



الصندوق الفلسطيني للتشغيل
The Palestinian Employment Fund



التقرير السنوي
2021 ANNUAL REPORT

محتويات التقرير

كلمة د. نصري أبو جيش رئيس مجلس إدارة الصندوق وزير العمل	1
مجلس ادارة الصندوق والادارة التنفيذية	2
ملخص تنفيذي	4
مخطط انجازات الصندوق خلال العام 2021	5
اضاءات على التحضير لإطلاق سلسلة من المشاريع خلال عام 2022	6
الفصل الأول : حول الصندوق	
نشأة الصندوق وال المرجعية القانونية	7
أهداف الصندوق	8
مهام الصندوق وبرامج الصندوق	9
قيم وسياسات الصندوق	10
الصندوق وأهداف الخطة الوطنية والدولية	11
الصندوق يدعم التشغيل الأخضر (الاقتصاد الأخضر)	12
المساواة بين الجنسين	13
الفئات المهمشة والهشة	14
اتمنة أعمال وخدمات الصندوق	15
الفصل الثاني: الانجازات وفقا للخطة الاستراتيجية 2018 - 2022	
الأهداف الاستراتيجية	16
الهدف الاستراتيجي الأول: التأثير في السياسات	17
الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير الأعمال (التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة)	18
برنامج ستارت أب فلسطين	19
مشروع مستقبلنا	20
مشروع المسابقات الشبابية	21
مشروع المراقبة الاسلامية	22
مشروع دعم قدرات الصندوق لتقديم خدمات الأعمال	23
مشروع مشروعك	24
مشروع خلق فرص عمل للشباب في قطاع التعليم والتدريب المهني والتكنولوجيا	25
مشروع نهج مبتكر لتأمين البقاء على المدى الطويل للفئات الضعيفة في سوق العمل من خلال العمل الحر من المنزل	26
مشروع خطوات السلام	27
مشروع الآمال الخضراء	28
مشروع تعزيز قدرات الشركات الصغيرة وتمويل الأفكار في مجال الاقتصاد الأخضر	29

محتويات التقرير

الهدف الاستراتيجي الثالث : كسب الخبرات (التشغيل بأجر والتمهير)	30
مشروع تدريب وتأهيل الخريجين العاطلين عن العمل من مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم التقني (تمهير)	31
مشروع الانعاش الاقتصادي من أجل العمل الكريم في غزة - المرحلة الثانية	32
مشروع تعزيز آليات الوصول إلى سوق العمل	33
مشروع وظيفتي الأولى	34
مشروع خلق فرص عمل للتشغيل المباشر	35
برنامج صندوق البلديات لمشاريع كثيفة العمالة لتحسين الخدمات الأساسية للبلديات	36
الهدف الاستراتيجي الرابع: الاستجابة للطوارئ والبنية التحتية المجتمعية	37
مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة في الضفة الغربية (المال مقابل العمل)	38
برنامج صمود	39
مشروع دعم صمود الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر	40
مشروع تحسين الأمان الغذائي المحلي للأسر الهشة والمتضررة من جائحة كوفيد - 19 في غزة	41
مشروع الانعاش الاقتصادي من أجل العمل الكريم في غزة	42
مشروع تمويل مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر التي تضررت من انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)	43
الفصل الثالث: التحديات، الدروس المستفادة ، التوصيات	
التحديات	44
الدروس المستفادة	45
التوصيات	46
قصص النجاح	47



**سيادة رئيس دولة فلسطين
محمود عباس (أبو مازن)**





دولة رئيس الوزراء
د. محمد شتيّة





كلمة د. نصري أبو جيش رئيس مجلس ادارة الصندوق - وزير العمل

يعتبر الصندوق الفلسطيني للتشغيل المظلة الوطنية للتشغيل وخلق فرص العمل، والذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل. يعمل الصندوق على توفير فرص عمل مستدامة للخريجين والشباب والنساء والفتات المهمشة وذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل، ضمن حكومة رشيدة، ومشاركة فعالة مع كافة اطراف الإنما من حكومة وممثلي عن العمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني”

ومن خلال هذا التقرير، اود ان أتقدم بثلاثة رسائل:

أولاً: بناتي وأبنائي الشباب
أنتم ملح الأرض وعمارها، الحاضر والمستقبل، رغم الظروف الصعبة وحلكة الواقع إلا أنكم الأمل، لن ندخل جهاداً لأن نقدم واجبنا نحو مساندتكم بإيجاد فرص عمل لائقه، ورغم شح الإمكانيات إلا أنها سنعمل بأقصى ما يمكننا من أجل خلق فرص عمل لائقه، واستغلال الموارد المتاحة بأفضل الطرق الفعالة وبفاءة وشفافية تامة.

ثانياً: شركاؤنا أطراف الإنما والمجتمع المدني
لقد حرصنا معاً على بناء هذه المؤسسة كمظلة وطنية للتشغيل، لتنسيق وتوحيد وظائف الجهات، نضع جميعاً هدفاً واحداً خلق فرص عمل لائقه لشبابنا وخاصة الفئات الهشة التي تحتاج للدعم والمساندة للوصول لسوق العمل، نعمل بشكل تشاركي بداية من مزودي خدمات التدريب والتعليم والتمهير، مروراً بالقطاع الخاص وتحفيزه للتشغيل، وصولاً لمؤسسات التمويل الصغير ومتناهياً الصفر، فقضية التشغيل على رأس أولوياتنا الاجتماعية والوطنية، نشد على يد كل من يبذل مجهوداً في هذا الاتجاه، وادعو الجميع لمزيد من العطاء والمشاركة.

ثالثاً: أصدقاؤنا وشركاء الإنسانية والتعاون الدولي
إننا نثمن ونقدر عالياً ما تبذله المؤسسات الدولية في دعم مجال التشغيل وتحفيز سوق العمل، وإننا نسعى بتوفيرنا لمؤسسات وطنية رشيدة مثل الصندوق كمظلة وطنية للتشغيل، لتعزيز التكامل والمشاركة وتوحيد جهود التشغيل، إضافة للاستثمار الأمثل للموارد، وتعزيز عدالة التوزيع والوصولية للفئات المستهدفة، ولهذا أدعو جميع الداعمين للتعاون مع الصندوق ودعم برامجه المنبثقة من الخطة الوطنية للتشغيل وأجندة السياسات الوطنية للتنمية وسياسات وزارة العمل.

يداً بيد نحو مستقبل أكثر املاً وعملاً

د. نصري أبو جيش
وزير العمل الفلسطيني
رئيس مجلس ادارة الصندوق

يسريني وبالأصلة عن زملائي في مجلس الإدارة ان نقدم لكم التقرير السنوي لتدخلات الصندوق، الفلسطيني للتشغيل، متقدماً بالشكر الجليل لفخامة السيد الرئيس محمود عباس ودولة رئيس الوزراء د. محمد أشتية لإصدار القرار بقانون رقم 33 لعام 2021 والذي يهدف لتنظيم عمل الصندوق. كما نتقدم بالشكر والامتنان لشركاء البناء والعمل في الحكومة الفلسطينية وممثلي القطاع الخاص والعمال والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية التي تعافت معنا لتعزيز دور الصندوق في تقديم خدمات التشغيل المنوط به في ضوء الخطة الوطنية للتشغيل، بأفضل الطرق كفاءة وفعالية وتكاملية.

انه لمن دواعي فخرنا اننا استطعنا هذا العام المساهمة في دعم وخلق حوالي سبعة الاف فرصة عمل، والبدء بخلق وتعزيز ما يتجاوز عشرة آلاف فرصة على الأقل خلال عام 2022، إضافة لتعزيز حكومة الصندوق، فقد حرصت بأن يكون تنفيذ الصندوق لتدخلاته يتوازن مع بيئة تنفيذية مهنية قائمة على متابعة وتقدير الأداء بشكل مستمر، مستكملاً بخطوات القانونية بقرار 33/2021، كما حرصنا على استكمال اللوائح والأدلة التشغيلية المتواقة مع سياساتنا الوطنية والمعايير الدولية، إضافة لتحقيق خطوات متقدمة نحو أتمتها إدارة وخدمات الصندوق.

لقد حرصنا من خلال ادارتنا للصندوق على تقديم مؤسسة وطنية رشيدة تعمل في كافة أنحاء الوطن، تنفذ السياسات الوطنية في مجال التشغيل وفق الأدوار المنوط بها، ونؤمن بأن الكفاءة والفاعلية والشفافية أساساً للعمل، ونسعى لتطوير الأداء بأفضل الوسائل والأدوات العلمية والمهنية، والاستفادة من التجارب الدولية، ونعمل على توفير برامج مستدامة في الصندوق، بداية من مشاركة الصندوق في التأثير بالسياسات الوطنية وتوفير التمويل والاقراض الميسر للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصفر ودعم وتعزيز التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصفر والتشغيل بأجر وبناء القدرات والتمهير، وانتهاءً بالجهوزية للتعامل مع الطوارئ في سوق العمل وتوفير تدخلات التشغيل المؤقت (المال مقابل العمل) والمشاريع الوطنية ذات الكثافة العمالية.

مجلس ادارة الصندوق السابق (2018-2021)



د. نصري أبو جيش
رئيس مجلس الإدارة
وزير العمل



السيد عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
 التجارية الصناعية الزراعية



السيد علي الحايك
ممثل القطاع الخاص



السيد ساهر صرصور
ممثل عن نقابات
عمال فلسطين



السيد شاهر سعد
رئيس اتحاد نقابات
عمال فلسطين



د. سلامة أبو زعبيتر
ممثل عن الاتحاد العام
لنقابات عمال فلسطين



السيدة عنان الآتيرة
ممثل القطاع النسوي



السيدة فاتن قصاص
ممثل عن وزارة
الاقتصاد الوطني



السيدة رنا المصري
ممثل عن وزارة المالية
والتنمية الاجتماعية



السيدة ليلى غريب
ممثل عن وزارة المالية
والتنمية الاجتماعية



السيد فريد غنام
ممثل عن وزارة
المالية والتنمية
الاجتماعية



السيد رامي مهداوي
وزارة العمل
عضو مراقب



السيد منير قليبو
ممثل منظمة العمل
الدولية/عضو مراقب



السيد مالك ملحم
شخصية وطنية



السيد ماجد عبد الفتاح
شخصية وطنية



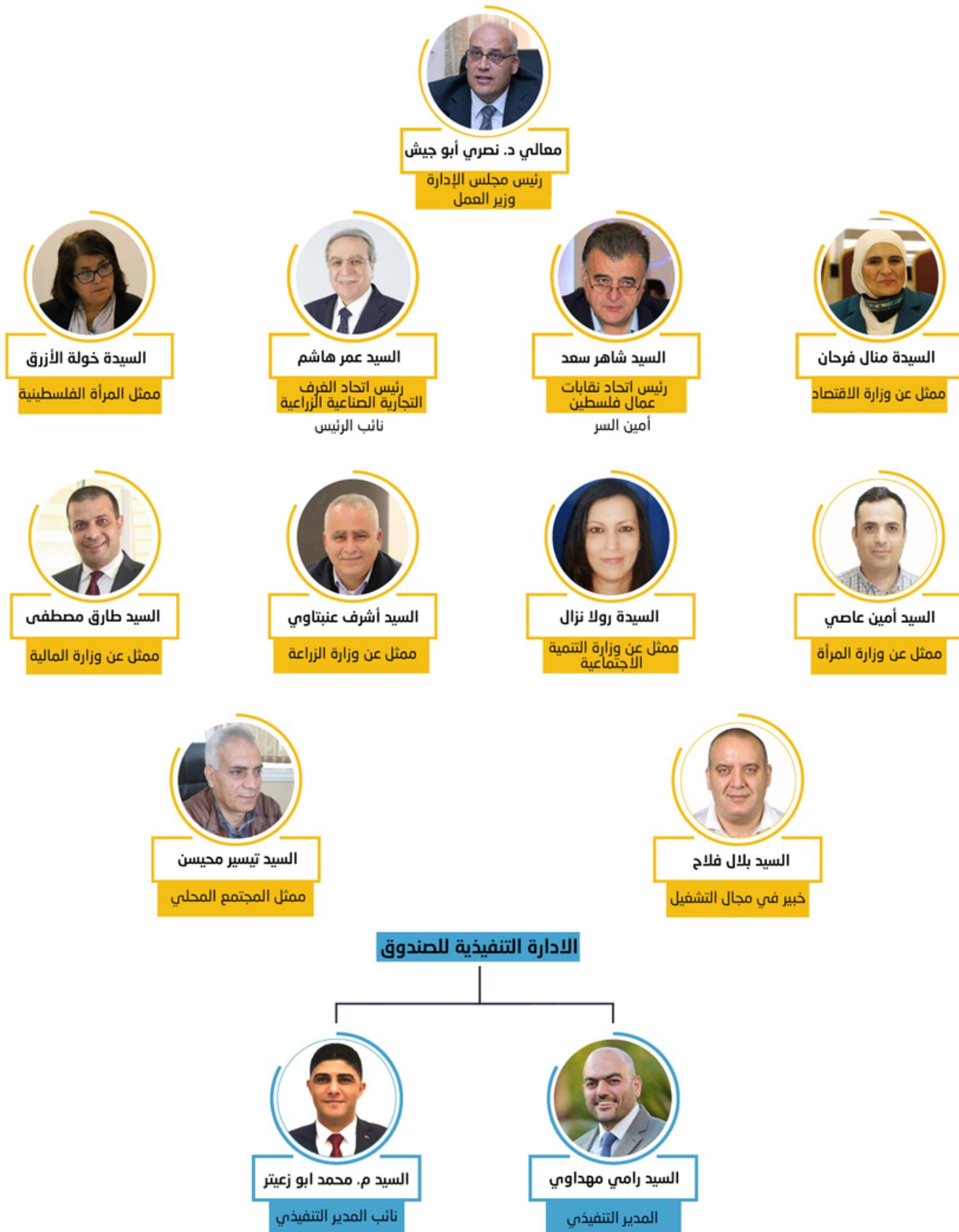
السيدة خولة الأزرق
ممثل المرأة الفلسطينية

المدير التنفيذي السابق للصندوق الفلسطيني للتشغيل



السيد مهدي حمدان

مجلس ادارة الصندوق والادارة التنفيذية



ملخص تنفيذي

يعكس التقرير السنوي لعام 2021 الأنشطة والتدخلات التي قام بها الصندوق الفلسطيني للتشغيل خلال العام، تمثلت بمجموعة من البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

كما يشمل توضيحاً عاماً حول أبرز إنجازات الصندوق خلال عام 2021، يليه عرض لحقائق وأرقام حول التدخلات التي قام بها الصندوق، حيث تعكس هذه الأرقام النتائج والإنجازات لكل من هذه التدخلات، مع التركيز على عرض المخرجات لكل مشروع بشكل منفصل. حيث قام الصندوق خلال العام بإنشاء شراكات جديدة مع مؤسسات مانحة، أهمها البنك الدولي من خلال وزارة المالية ووكالة التنمية البلجيكية Enabel والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي والتي ساهمت في تمويل وتصميم التدخلات المختلفة سواء التنموية او الطارئة التي جاءت استجابة لجائحة كوفيد-19 وتداعيات الحصار في قطاع غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وانعكاسها على البطالة والفقر وفرص العمل.

ويقدم التقرير أيضاً توضيحاً حول المستجدات المتعلقة بإصدار قانون للصندوق رقم 33 لعام 2021 والتوجهات المستقبلية، بالإضافة إلى أبرز التحديات التي واجهت الصندوق خلال العام، وأهم الدروس والعبر المستفادة والتوصيات وقصص النجاح.



انجازات الصندوق خلال العام 2021



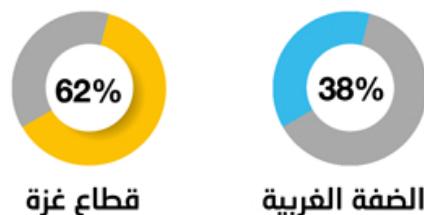
التحضير لخلق ودعم ما يقارب 10 آلاف فرصة عمل خلال العام 2022



توزيع المستفيدين وفقا للقطاعات الاقتصادية



توزيع المستفيدين وفقاً للمنطقة الجغرافية



اضاءات على التحضير لإطلاق سلسلة من المشاريع خلال عام 2022

قام الصندوق خلال العام بالحصول على تمويل لعدد من مقتراحات المشاريع التي تم تقديمها للجهات المانحة، والتحضير لتوقيع اتفاقيات جديدة مع عدد من المانحين لتنفيذ تدخلات تدرج ضمن توجهات الصندوق وبرامجه. وكانت أبرز الاتفاقيات التي تم العمل على تحضيرها لتوقيعها خلال عام 2022 على النحو التالي:





الفصل الأول:

حول الصندوق

1. نشأة الصندوق

شكل الارتفاع المتواصل لمعدلات البطالة في فلسطين، والذي يرجع بشكل رئيسي إلى سياسة الاحتلال الإسرائيلي في تكريس الأزمات وتشديد الحصار والخنق الاقتصادي، إضافة إلى حالة الركود الاقتصادي في السوق، حافزاً للبحث العميق في آليات مواجهة هذه التداعيات والمخاطر، فجاءت فكرة إنشاء الصندوق الفلسطيني للتشغيل كمؤسسة فلسطينية وطنية، مستقلة مالياً وإدارياً، تهدف إلى محاربة الفقر والبطالة من خلال خلق فرص العمل ودعم المشاريع الصغيرة والريادية والتشغيل الذاتي، وتوفير الموارد المالية والوطنية للمساهمة في تنمية الموارد البشرية مع التركيز على دعم الفئات المهمشة والنساء، ورغم اصدار الرئيس الراحل ياسر عرفات المرسوم الرئاسي رقم (9) لعام 2003 إلا أن إطلاق الصندوق تأخر حتى عام 2011، و تم تفعيله بقرارات الحكومة الفلسطينية عام 2014 باعتبار الصندوق مظلة وطنية للبرامج والمشاريع التي من شأنها خلق فرص العمل للشباب وخاصة الخريجين. ومن ثم جاء القرار بقانون (رقم 33) لعام 2021 ليؤكد ان الصندوق هو المرجعية الوطنية للتشغيل والذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل.

حيث يتشارك في حوكمة عمل الصندوق الأطراف الثلاثة للإنتاج، الحكومة وأصحاب العمل وممثلو العمال إضافة إلى المجتمع المدني والمرأة.

2. المرجعية القانونية للصندوق

المرسوم الرئاسي رقم (9) لسنة 2003 بشأن إنشاء الصندوق وينص على "ينشأ صندوق يسمى (صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية للعمال) يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون له ذمة مالية مستقلة، يختص بتوفير الموارد المالية والفنية لمساعدة في تنمية الموارد البشرية وتطوير قطاع الأعمال في الأراضي الفلسطينية، وخلق فرص عمل تستجيب لاحتياجات التجمعات السكانية من خلال تمويل أو دعم مشاريع في المجالات الإنتاجية أو الخدمية".

قرار مجلس الوزراء رقم (17/28) بتاريخ 2014/12/09 م: "اعتماد الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال كمرجعية لعملية التشغيل، وتشمل كافة الأعمال والمبادرات الشبابية والريادية والتدريب والتأهيل والتوظيف والريادة والإبداع من خلال اقامة المشاريع الريادية الصغيرة والصغيرة جداً التي تتميز بالإبداع والدينونة".

قرار مجلس الوزراء رقم (17/103) بتاريخ 2016/05/17 م: "الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية تزويد الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية ببيانات الجهات المخولة للقيام بنشاطات شبابية تعمل في نفس المجال".

قرار بقانون رقم (2021/33) بتاريخ 2021/10/27 م: "يعتبر الصندوق المظلة الوطنية للتشغيل وخلق فرص العمل، ويعتبر الذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل".



3. استكمال الحكومة واصدار قرار بقانون 33 لعام 2021

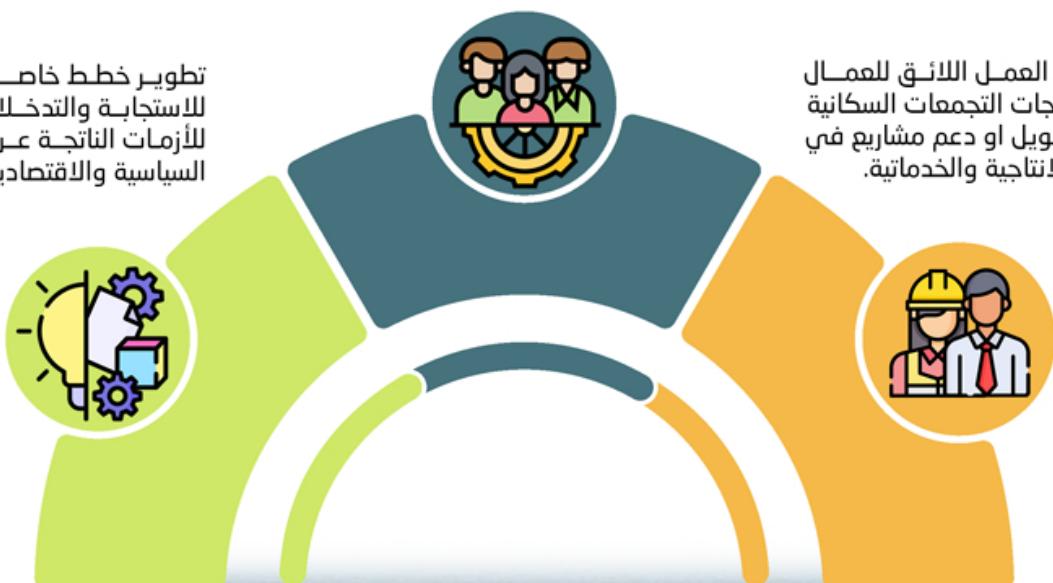
تميز عام 2021، بإصدار قرار بقانون الصندوق الفلسطيني للتشغيل والذي يساهم في تعزيز دور الصندوق في تحقيق الأهداف المنوطة به وفقاً لخطته الإستراتيجية والخطة الوطنية للتشغيل، وقطاع العمل. حيث أكد القانون على أن الصندوق هو المظلة الوطنية للتشغيل وخلق فرص العمل، واعتباره الذراع التنفيذي لسياسات التشغيل الوطنية وسياسات وزارة العمل في مجال التشغيل، الأمر الذي سيساهم في تنظيم علاقات الصندوق مع الجهات المانحة والمحلية والوطنية في قطاع التشغيل وخلق فرص العمل. كما أنّاط القانون بمسؤولية الصندوق في توفير فرص العمل المستدامة للذريجين الشباب والنساء والفئات المهمشة ذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل. ووفقاً للمادة 23 من القرار فإنه يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار بقانون، مما يؤكد على أهمية تنسيق كافة جهود التشغيل وتوحيدتها من خلال الصندوق الفلسطيني للتشغيل.

4. أهداف الصندوق

محاربة الفقر والبطالة من خلال خلق فرص العمل للعاطلين عن العمل ودعم المشاريع الصغيرة والريادية بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والفنية الوطنية والدولية للمساهمة في تنمية الموارد البشرية وتأمين المساعدة المتخصصة من أجل تمكين المشاريع الصغيرة والريادية للأفراد والأسر والجماعات الفقيرة ومتذمّنة الدخل وتلك العاطلة عن العمل والانتاج، خاصة الفئات المهمشة والقطاعات الحساسة من النساء والأشخاص ذوي الاعاقة.

تطوير خطط خاصة بالصندوق للاستجابة والتدخلات الطارئة للأزمات الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية والصحية.

توفير فرص العمل اللائق للعمال وفقاً لاحتياجات التجمعات السكانية من خلال تمويل أو دعم مشاريع في المجالات الانتاجية والخدماتية.



5. مهام الصندوق

- تنفيذ السياسات الوطنية التي تعنى بتعزيز وزيادة التشغيل.
- المساهمة في الحد من البطالة وتخفيض نسبها من خلال خلق فرص العمل، ودعم المشاريع الصغيرة والريادية، وذلك بالتنسيق مع وزارة العمل والجهات الشريكة من مؤسسات القطاع العام والخاص والأهلي.
- توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد أو الأسر أو الجماعات من الفئات المستفيدة بشروط ميسرة.
- الربط بين قطاع التدريب المهني والتقني مع سياسات التشغيل المعتمدة من قبل وزارة العمل، بهدف تحديد أولويات أسواق العمل لتوفير المهارات والتخصصات التي تغطي هذه الاحتياجات، وتأهيل وإعادة التأهيل لاحتراف مهن جديدة، وصقل المهارات وتحسين الأداء في المهن التي يتسبّب المنتفع إليها.
- تقديم الدعم الفني للأفراد والجمعيات والمؤسسات لتطوير قدراتها لتحديد وتحضير المشاريع الصغيرة الهدفية لخلق فرص عمل.
- إعداد قاعدة بيانات للمشاريع الصغيرة والريادية مستندة على المؤشرات والقرارات والأبحاث والدراسات التي تعكس واقع السوق المحلي التي تصدرها وزارة العمل وجهات الاختصاص الأخرى في فلسطين أو خارجها.
- خلق البرامج الخاصة بدعم المشاريع التي تمكّن المنتفع من تحقيق الأهداف المتعلقة بالتشغيل وإيجاد فرص العمل.
- تنسيق الجهود وخلق شراكات مع المؤسسات والوزارات العاملة في ميادين العمل الاجتماعي الانتاجي والتشغيل.
- التنسيق مع الادارة العامة لخدمات التشغيل والإدارة العامة للتشغيل في وزارة العمل من أجل تحقيق الاهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق.
- تعزيز مكانة المرأة وتمكينها في مجالات العمل المختلفة، ومنح أولوية لدعم المناطق المهمشة، مثل المناطق الريفية أو المهددة بالمصادرة أو المحاصرة بالاستيطان.

6. برامج الصندوق



7. قيم الصندوق



8. سياسات الصندوق



9. الصندوق وأهداف الخطة الوطنية والدولية

دور الصندوق في الخطة الوطنية للتشغيل لعام 2021 - 2025

المساهمة
في تطوير منظومة
خدمات الاعمال و
التمويل الداعم في
ريادة الاعمال الصغيرة
والتشغيل الذاتي.

المساهمة
في تعزيز قدرات
مؤسسات القطاع الخاص
للحفاظ على قدراتها
التشغيلية والتنافسية
وتحسين ظروف العمل
اللائق فيها.

المساهمة
في تقديم خدمات
تشغيل ذات استجابة
أكبر للباحثين عن
العمل واصحاب العمل

أجندة السياسات الوطنية

يعتبر دعم صندوق التشغيل ضمن الأولويات الوطنية السادسة : تحقيق الاستقلال الاقتصادي من بند السياسة الوطنية الخاصة بتوفير فرص عمل لائقة للجميع.

دور الصندوق في استراتيجية قطاع العمل واهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDG)

الهدف الاستراتيجي الاول: تطوير فرص وخدمات التشغيل والتي تتقاطع مع اهداف التنمية المستدامة (SDG)

الهدف رقم (SDG8) : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع المستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

هدف رقم (SDG5) : المساواة بين الجنسين.

بشكل غير مباشر

الهدف رقم (SDG1) : مكافحة الفقر

الهدف رقم (SDG2) : القضاء على الجوع

10. توجهات استراتيجية

10.1 الصندوق يدعم التشغيل الأخضر (الاقتصاد الأخضر)

مفهوم الاقتصاد الأخضر هو تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي بحيث تكون الأنشطة فعالة من حيث الموارد، وشاملة اجتماعياً، ويتم مراعاة معايير حماية البيئة ومبادئ الاقتصاد الأخضر في جميع التدخلات الخاصة بالتشغيل بالإضافة للالتزام بشروط العمل اللائق والمعايير الدولية. إن حماية البيئة والمناخ تعتبر أساساً في تصميم كافة تدخلات الصندوق، واعطاء الأولوية للشركات الصغيرة والمشاريع التي تندرج ضمن قطاع الاقتصاد الأخضر. حيث لا يمكن أن يدعم أي تدخل في أي مشروع أو فرصة عمل مفردة بالبيئة.



يعمل الصندوق حالياً بشكل مباشر على دعم وتمويل شركات محلية لتطوير منتجات وخطوط إنتاج في مجال الاقتصاد الأخضر بالإضافة إلى بناء قدراتها الفنية والإدارية، ويتبع الصندوق منهجية تجميع وتصدير المعلومات من خلال تطبيق إدارة المعرفة مع ذوي العلاقة والمستفيدين، ويسعى إلى إصدار أوراق علمية ونشر التجربة محلياً والاستفادة منها في التدخلات المستقبلية للصندوق. يتدرج العمل في مجال الاقتصاد الأخضر عبر مراحل متسلسلة بشكل منظمي لتصميم التدخل الأنسب لضمان فعالية التمويل بالشكل السليم.



يشجع الصندوق من خلال التحول إلى الاقتصاد الأخضر لخلق مزيد من فرص العمل والمحافظة على استدامة الموارد والمساهمة في تخفيف الأثر السلبي على البيئة والاحتباس الحراري وانبعاثات الكربون بالإضافة إلى العمل على زيادة كفاءة الموارد المستخدمة، وبالتالي تقليل التكاليف وزيادة الأرباح عدا عن دعم تحقيق التنمية المستدامة وبلغ الأهداف الإنمائية في فلسطين. ويعمل الصندوق على تطوير الأدلة والمراجع التي توثق مبادئ واسس تطبيق الاقتصاد الأخضر في التدخلات المختلفة للصندوق. كما ويسعى الصندوق خلال العام الجاري إلى تطوير دليل سياسات واجراءات لحماية البيئة ومراعاة التغير المناخي في تصميم التدخلات



مشروع دفيئات زراعية



مشروع زراعة مائية وإعادة تدوير

10.2 المساواة بين الجنسين

تعد سياسة المساواة بين النوع الاجتماعي الدستور الذي يسند اليه الصندوق الفلسطيني للتشغيل لتعزيز المساواة بين النوع الاجتماعي، كما تحدد هذه السياسة المعايير المتوقعة للأداء وتحدد الاليات الناظمة التي تساعده على تحقيق النتائج المرجوة مع مرور الوقت. يعمل الصندوق في محافظات الوطن على التصدي للتحديات التي تواجه المرأة في العمل وذلك بهدف وضع سياسات اجتماعية واقتصادية تعزز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بينهم.

يأخذ الصندوق بالاعتبار ان المساواة بين الجنسين تعني ان احتياجات ومتطلبات المرأة والمساواة يجب ان يتم تقييمها وتفضيلها ضمن مبدأ المساواة. حيث أن الحقوق والمسؤوليات والفرص لا تعتمد على نوع جنسهم. ويسعى الصندوق الى تحقيق عدة اهداف من شأنها تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين: تصميم إطار منطقي للعمل كوثيقة مرجعية من شأنها توجيه المسؤولين والمدراء والموظفين لتحقيق المساواة بين النوع الاجتماعي في الصندوق.

ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال التوزيع العادل للفرص، ومنح مزايا متساوية للرجال والنساء وحماية الأسرة.

توضيح وعرض نماذج الممارسات الفضلى المتعلقة بالمساواة بين النوع الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني / المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات التي تستفيد من خدمات الصندوق. بهدف التوعية بأهمية المساواة بين الجنسين وأثرها الإيجابي على استهداف المستفيدين.

من اجمالي المستفيدين خلال العام 2021 من الاناث وذلك يندرج ضمن توجهات الصندوق في تعزيز المشاركة النسوية في سوق العمل.

52%



من مستفيدي التدريب مدفوع الأجر من النساء



من مستفيدي التدريب من النساء

10.3 الفئات المهمشة والهشة

يضع الصندوق الفئات المهمشة على رأس أولوياته ضمن برامج ومشاريع التشغيل، والتي يتم استهدافها عبر كافة التدخلات الإنمائية والطارئة، ويسعى من خلال التأثير في السياسات لتسلیط الضوء عليها وتوسيع دائرة الاستفادة لها، كما يسعى الصندوق لتوفیر الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات المهمشة والعمل على تمكينهم في المجتمع، حيث تبلغ نسبة الاستفادة من ذوي الإعاقة ما يزيد عن 6% في المشاريع المختلفة، ويركز الصندوق على الفئات الأكثر تهميشاً من النساء من خلال حصولهن على أعلى الدرجات في تقييم الحالة الاجتماعية، كما تستقطب المشاريع، النساء اللواتي تم حرمانهن من التعليم عبر دمجهن في برامج التشغيل مدفوعة الأجر والمشاريع الصغيرة، كما يتم مراعاة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية في مشاريع التشغيل المؤقت والتشغيل بأجر والتي تصنف ضمن الاستجابات الطارئة، ويتم اعطاء الأولوية للفئات المهمشة في كافة التدخلات الطارئة والاغاثية والمؤقتة.

يوفر الصندوق ضمن مدونة السلوك أدوات توفير الحماية للفئات المهمشة والهشة والضعيفة، ويشارك طاقم العمل في الأنشطة والفعاليات التدريبية وبناء القدرات في تطوير آليات التعامل معها، عدا عن توفير قنوات الاتصال السهلة والسريعة لاستقبال ومتابعة الشكاوى والتظلمات، ويعمل على دراسة وتقييم كافة المخاطر التي تتعرض لها هذه الفئات ضمن التدخلات المختلفة للحد من التأثير السلبي لها، حيث تعتبر مدونة السلوك أداة تنظيمية ومعيارية لتحقيق الممارسة الفضلى داخل الصندوق عبر مبادئ ومعايير لأخلاقيات العمل في النواحي المالية والإدارية والفنية والسلوكية، وكذلك تعزز المدونة قيم مماثلة في تطبيق قواعد النزاهة والشفافية والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان، وهو ما ينعكس ايجاباً على خلق بيئة تقوم على أسس التعامل المهني والأخلاقي ورفع مستوى الأداء وزيادة الفاعلية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويشمل برنامج التشغيل استهداف الفئات المهمشة من الفقراء ومحدودي الدخل من الأفراد والاسر، بحيث يساعد في توفير بيئة كريمة وتحسين مستوى الدخل ليتناسب مع المستوى الاجتماعي المحيط، عدا عن استهداف المناطق المهمشة في المخيمات والاغوار والمناطق الحدودية والمناطق المتضررة من العدوان والاجتياحات المستمرة سواء في القطاع الزراعي او الصناعي.

10.4 أتمتة أعمال وخدمات الصندوق

قام الصندوق خلال عام 2021 باستكمال العمل على أتمتة أعمال وخدمات الصندوق سواء في الادارة الداخلية لعمليات الصندوق أو خدمات التشغيل للمستفيدين والتي بدورها تهدف الى تعزيز حوكمه في إدارة المشاريع من خلال انشاء نظام إدارة معلومات المشاريع، وتعزيز الوصولية للفئات المستهدفة والشفافية والتزاهة في عمليات الاختيار وتقديم الخدمات.

البوابة الفلسطينية للتشغيل

وهي عبارة عن بوابة الكترونية تمكّن الباحثين عن العمل من الحصول على هوية الكترونية مماثلة لهويتهم الوظيفية تؤهّلهم للحصول على فرص العمل، ومواقمة التخصصات والمهارات المتوفرة لديهم مع الفرص المتوفرة في سوق العمل والمهارات المطلوبة لدى المشغلين وذلك من خلال الإعلان عبر البوابة والمشاركة في عملية الاختيار للباحثين عن العمل بما يضمن أعلى معايير التزاهة والشفافية. منذ بداية إنشاء البوابة وحتى نهاية عام 2021، تم تسجيل بيانات 174,571 باحث عن عمل، وتم تسجيل 1,233 شركة او مؤسسة مشغلة، وتم الإعلان عن ما يقارب 1,964 فرصة تشغيل او تدريب مدفوع الأجر (علمًا بأن الفرصة تشمل عدة شواغر وظيفية) وكان أجمالي الشواغر الوظيفية على البوابة الفلسطينية ما يقارب 4,000 شاغر وفرصة.

تطوير آليات الادارة المالية وتحسينها من خلال الأتمتة التامة لكافّة العمليات الادارية المالية من خلال النظام المحاسبي بيسان.

الانتهاء من تطوير نظام ادارة الموارد البشرية، الممول من خلال برنامج ستارت أب - فلسطين.

الانتهاء من تطوير نظام ادارة البرامج والمشاريع لضمان شفافية وحوكمة ادارة المشاريع في الصندوق والممول من قبل البنك الدولي.

صندوق الشكاوى والاستفسارات والمعالجة



يعتمد الصندوق الفلسطيني للتشغيل في متابعة الشكاوى والاستفسارات وفقاً للقانون والسياسات الدولية على آليات متعددة وتشمل:

(الحضور المباشر - الاتصال المباشر - البريد الالكتروني - E-portal - موقع التواصل الاجتماعي) حيث بلغ عدد الاستفسارات 2500 استفسار وعدد الشكاوى 64 شكوى.

حيث تم التعامل مع كافة الاستفسارات والشكاوى من قبل فريق الشكاوى وتم التواصل مع المشتكين وإبلاغهم بالرد ومن ثم إغلاقها. وأعرب المواطنون عن ارتياحهم لآلية التعامل ويعتبر هذا الارتياب مؤشرًا إيجابيًّا لقياس مدى رضا المواطنين.

الفصل الثاني:

الإنجازات وفقاً للخطة

الاستراتيجية

2022 - 2018

خلال عام 2021، استمر الصندوق بتنفيذ التدخلات والمشاريع التي ساهمت في تعزيز وصول الصندوق لتحقيق توجهاته الاستراتيجية وبرامجه التي تندرج ضمن التوجهات الاستراتيجية الوطنية. يوضح هذا الفصل تدخلات وبرامج ومشاريع الصندوق التي تم تنفيذها خلال العام، حيث يندرج كل من هذه التدخلات ضمن أحد الأهداف الاستراتيجية المحددة للصندوق وهي التالية :

الهدف الثاني: التشغيل الذاتي

زيادة فرص التشغيل للشباب والشابات والعمال غير المهرة والحرفيين في قطاع الأعمال.



الهدف الأول: التأثير في السياسات

تعزيز السياسات الوطنية الشاملة والممكنة للتشغيل والعمل اللائق.



الهدف الرابع: الاستجابة الطارئة

رفع الجاهزية عند المؤسسات الفلسطينية للاهتمام بقضايا التشغيل في مشاريع التنمية المحلية والبنية التحتية والاستجابة للطوارئ.



الهدف الثالث: التمهير والتشغيل بأجر

تعزيز الاحترافية والتنافسية عند الخريجين والخريجات والعمال غير المهرة بما يلائم احتياجات سوق العمل المحلي والخارجي وتطوير الأعمال.



الهدف الاستراتيجي الأول: التأثير في السياسات

يعمل الصندوق على تقديم النصائح والمشورة المدعومة بالحقائق والبراهين لصاحب القرار في المؤسسات والهيئات الوطنية والدولية المعنية في قطاع التشغيل. يقوم الصندوق بتطوير سلة من التدخلات في مجال البحث والدراسات والمعرفة ذات العلاقة في السياسات والتشريعات الوطنية المحفزة للتشغيل، والتي تضمن حماية جميع العاملين الفلسطينيين سواءً في سوق العمل المحلي أو على مستوى أسواق العمل في الخارج وكذلك لتحفيز سوق التشغيل للشباب والشابات محلياً وعربياً.

الإنجازات ضمن الهدف الاستراتيجي

(الحوار الاجتماعي)

يساهم الصندوق من خلال أنشطة المشاريع والاتفاقيات الحالية مع المانحين في تطوير الدراسات والاحصائيات والحقائق الازمة، وكان للصندوق خلال النصف الأول من عام 2021 مساهمة في "المؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي" بينما استضاف الصندوق شق المؤتمر في قطاع غزة.

(دراسات سوق العمل)

كما وتم تطوير دراسة استكشافية لاحتياجات السوق المحلي من التخصصات المهنية والتكنولوجية ضمن مشروع "خلق فرص عمل للشابات في قطاع غزة في قطاع التعليم والتدريب المهني والتكنولوجي"، بالإضافة إلى ذلك يواصل الصندوق المشاركة والتعاون في تحديد الاحتياجات وتنفيذ الدراسات التي يقوم بتنفيذها مجالس التشغيل والتي تحدد احتياجات سوق العمل من المهارات والكفاءات والتخصصات والموارد البشرية بالإضافة إلى تحديد القطاعات ذات الأولوية في التدخلات.

(الخطط الوطنية)

وشارك الصندوق في تطوير ومراجعة خطة قطاع العمل بالشراكة مع وزارة العمل والأطراف المؤثرة ذوي العلاقة. كما ويقوم الصندوق من خلال عضويته في لجنة متابعة تنفيذ الخطة الوطنية للتشغيل بتنفيذ التدخلات التي تعبر ضمن أولويات الحكومة في قطاع التشغيل وضمن القطاعات الواحدة والعناقيد التي تم اقرارها من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني خلال العام 2021، وتوجيه التدخلات تجاه تنفيذها.

(حوارات بين العرض والطلب)

كما قام الصندوق بتنظيم جلسات نقاشية ما بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والوزارات بشأن مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وذلك من ضمن المشاريع التي يقوم بتنفيذها والتي تهدف إلى تلبية احتياجات سوق العمل من المهارات والكفاءات الازمة لتعزيز دخول الخريجين إلى سوق العمل والحصول على فرص عمل مستدامة.

التعاون الإقليمي والدولي

إضافة إلى المشاركة في العديد من الفعاليات على المستوى الإقليمي والدولي ومنها ورشات العمل مع الاتحاد من أجل المتوسط (UMF) والاتحاد الأوروبي والتعاون الألماني والبنك الدولي، والمشاركة في المنتدى الشبابي التركي الفلسطيني وبنك التنمية الألماني (KfW) وأخرين.

إعادة الإعمار

قام الصندوق بالمشاركة في إعداد خطة الاستجابة لتداعيات العدوان الأخير على قطاع غزة.



جانب من الجلسات النقاشية ما بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم



جانب من الجلسات النقاشية ما بين القطاع الخاص وقطاع التعليم

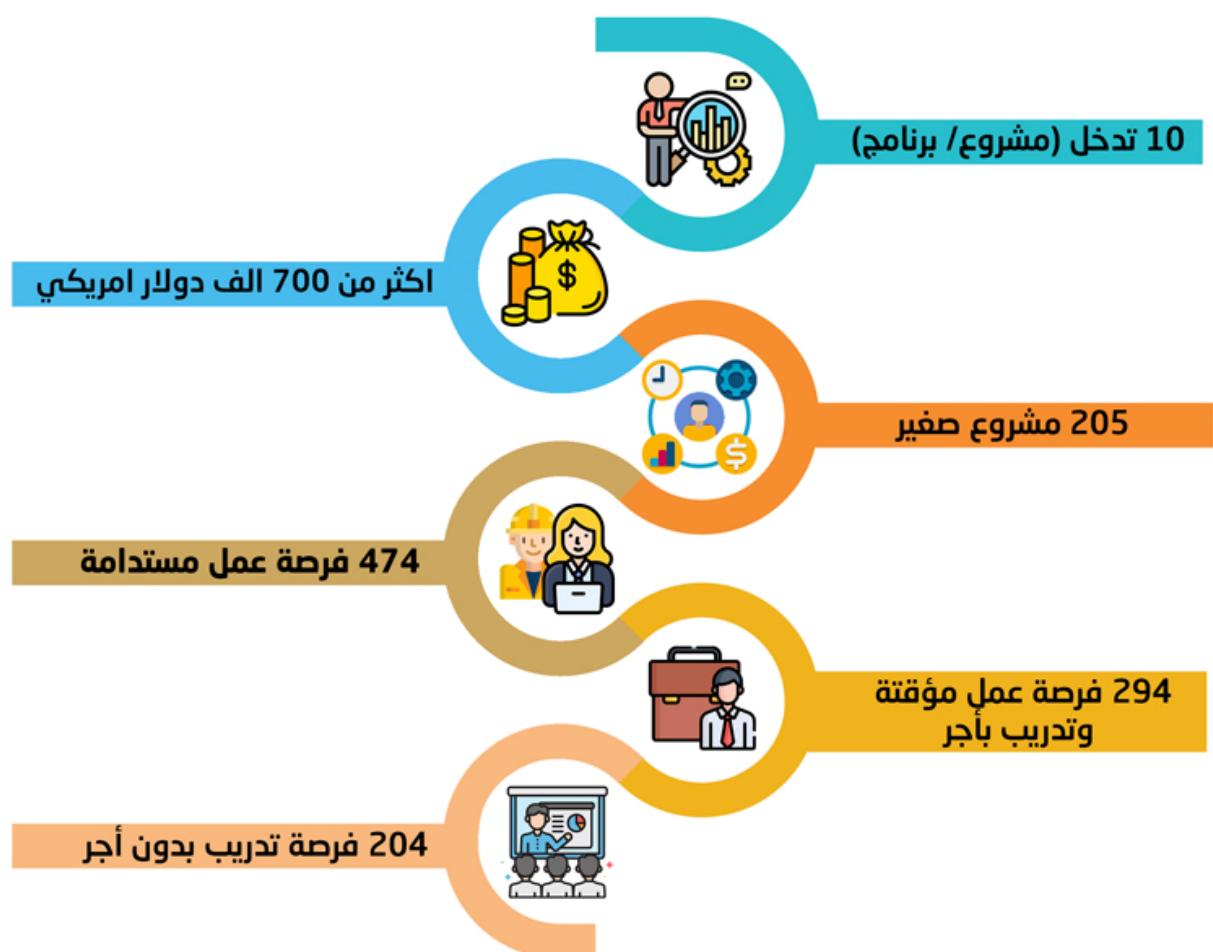
الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير الأعمال (التشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة)

يهدف الصندوق الى المساهمة في زيادة فرص التشغيل في قطاع الأعمال من خلال العمل على توفير دعم مالي عبر عدة محافظ تمويل واقراض ميسر أو منح ، بالإضافة الى تقديم رزمة من خدمات تطوير الأعمال للرياديين المتوجهين للصندوق بهدف الحصول على تمويل أو تطوير قدراتهم في مجال الأعمال أو تطوير مشاريعهم القائمة، وذلك من خلال التدريب وال Maraफقة والاستشارة الفنية والقانونية والمالية والتنظيمية من مرحلة البحث عن فكرة حتى مرحلة تسويق المنتج أو الخدمة. ويقدم الصندوق خدمات تطوير الأعمال بشكل مباشر من خلال فريق عمل مختص، في مقربة الرئيسيين في رام الله وغزة أو من خلال موظفين خدمات التشغيل في جميع المحافظات الفلسطينية.

الإنجازات ضمن الهدف الاستراتيجي

خلال عام 2021م، قام الصندوق باستكمال تنفيذ عدة مشاريع تدرج ضمن الهدف الخاص بتطوير الأعمال حيث شملت على تنفيذ تدخلات في كافة الأراضي الفلسطينية وخاصة المناطق الحدودية والمهمشة، وكانت أغلب التدخلات تشمل دعم إنشاء مشاريع صغيرة أو دعم مشاريع قائمة بهدف تطويرها وتوسيعها لاستيعاب عدد أكبر من العاملين مما يساهم في خلق فرص عمل دائمة. بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات جديدة مع جهات مانحة.

وتمكن الصندوق من تحقيق الإنجازات التالية خلال العام:



1. برنامج ستارت أب فلسطين

نبذة عن المشروع:

يهدف البرنامج إلى توفير محافظ اقراض ميسرة للفئات المهمشة وتمويل انشاء ودعم المشاريع الصغيرة بشكل غير مباشر من خلال مؤسسات الاقراض، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز القدرة التسغيلية للمشاريع الصغيرة وخلق فرص عمل مستدامة.

الجهة المانحة: الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS)

المنطقة الجغرافية المستهدفة: كافة محافظات الوطن



المشاريع التي تدرج ضمن البرنامج (محافظ الاقراض):

- مشروع مستقبلنا
- مشروع المسابقات الشبابية
- مشروع المراقبة الإسلامية
- مشروع دعم موازنة الصندوق

الإنجاز خلال العام 2021:

- منذ بداية تنفيذ البرنامج تم دعم وإنشاء ما يقارب 2000 مشروع صغير في كافة محافظات الوطن.
- خلال عام 2022 سيتم توفير التمويل لأكثر من 400 مشروع صغير بمبلغ 10 مليون يورو .

1.1. مشروع مستقبلنا

نبذة عن المشروع:

يأتي هذا البرنامج ضمن المشروع الايطالي START UP - Palestine والذي يهدف إلى زيادة فرص التشغيل الذاتي وتعزيز ثقافة الإنتاج وريادة الأعمال للفئات المهمشة وذوي الاعاقة من خلال توفير التسهيلات الائتمانية بدون فوائد لمساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة.

الجهة المانحة: الوكالة الايطالية للتعاون الانمائي (AICS)

الشريك : مؤسسة أكاد للتمويل والتنمية (BASR) / جمعية بيت لحم العربية لتأهيل المعاقين (ACAD)

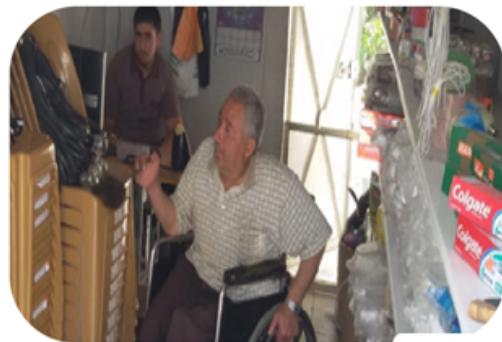


المنطقة المستهدفة: محافظات الضفة الغربية (بيت لحم، الخليل، جنين، اريحا ونابلس)



الإنجاز خلال العام 2021:

- اعداد ما يقارب 60 دراسة جدوى اقتصادية أولية للشباب الراغبين في إنشاء مشاريع صغيرة.
- تقديم التمويل (القرض) لعدد 20 مستفيد بقيمة اجمالية (89,500\$)



أحد المستفيدين من المشروع

1.2. مشروع المسابقات الشبابية

نبذة عن المشروع:

يأتي هذا البرنامج ضمن المشروع الايطالي START UP - Palestine والذي يهدف إلى دعم تأسيس مشاريع مدرة للدخل، وذلك من خلال تقديم قروض صفرية للمشاريع الفائزة والمتميزة في المسابقة، لخلق فرص عمل جديدة للرياديين والمبادرين الشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة، وتشغيل العاطلين عن العمل لزيادة فرص التشغيل الذاتي وتعزيز ثقافة الإنتاج وريادة الأعمال.

الجهة المانحة: الوكالة الايطالية للتعاون الانمائي (AICS)

الشريك : المؤسسة المصرفية الفلسطينية - مجالس التشغيل المحلية

المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية (رام الله والبيرة، نابلس) - محافظات قطاع غزة



الإنجاز خلال العام 2021:

- تقديم التمويل (القروض) لعدد 22 مستفيد بقيمة اجمالية (256,800\$)
- تنفيذ سلسلة من التدريبات في مجال بناء القدرات وريادة الأعمال وكيفية انشاء مشروع صغير ، بالإضافة إلى تدريبات متعددة في المهارات الحياتية.
- إعداد ما يقارب 10 دراسات جدوى اقتصادية أولية للمستفيدين من المشروع.
- تقديم ما يقارب 10 استشارات مالية وقانونية وتسويقية للشباب الرياديين.



جانب من حفل تخريج الشباب المشاركون في البرنامج التدريبي ضمن انشطة المشروع

1.3. مشروع المراقبة الإسلامية

نبذة عن المشروع:

يهدف البرنامج إلى توسيع القدرة التسغيفية للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة ومعالجة الحاجة إلى الائتمان للفئات الضعيفة وتمويل مبادرات ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة بهدف تحفيز فرص العمل عبر تمويل مشاريع من خلال المراقبة الإسلامية وفقاً للشريعة الإسلامية التي تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء.

الجهة المانحة: الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS)

الشريك : المؤسسة المصرفية الفلسطينية

المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة



الإنجاز خلال العام 2021:

- تم تقديم التمويل (القروض) لعدد 11 مستفيد بقيمة إجمالية (86,400\$)



زيارات المتابعة الميدانية للمشاريع الصغيرة التي تم تمويلها ضمن البرنامج

1.4. مشروع دعم قدرات الصندوق لتقديم خدمات الأعمال

نبذة عن المشروع:

يأتي هذا المشروع ضمن إطار برنامج ستارت اب فلسطين وفيما يخص مشروع تعزيز وبناء قدرات الصندوق، والذي يتكون من أربعة أقسام رئيسية وهي: دعم قدرات الموارد البشرية للصندوق، تقديم خدمات استشارية فنية، دعم الأنشطة الترويجية لبرنامج ستارت اب وأخيراً، تغطية مصاريف إدارية للصندوق.

الجهة المانحة: الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS)

المنطقة المستهدفة: محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة



الإنجاز خلال العام 2021:

- تقديم الدعم الفني وخدمات الأعمال والاستشارات لعدد 260 مستفيد بهدف تطوير أفكارهم واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية.
- تم تقييم واختيار عدد 16 مشروع مؤهل للحصول على التمويل من ضمن المشروع.
- استكمال وتدقيق دراسات الجدوى للمشاريع المؤهلة.
- تنفيذ عدد 80 زيارة متابعة للمستفيدين من ضمن برنامج ستارت اب فلسطين بشكل عام.



أحد المشاريع الزراعية الممولة في قطاع غزة



صور من زيارات المتابعة الميدانية للمشاريع الصغيرة التي تم تمويلها ضمن برنامج ستارت اب

2. مشروع مشروعك

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع الى تمويل انشاء المشاريع الصغيرة ومتاهية الصغر للخريجين والشباب العاطلين عن العمل وأصحاب الأفكار الريادية بهدف انشاء مشاريع تنمية مدرة للدخل من خلال قروض ميسرة وبنسبة فائدة منخفضة وفترة سماح بعد ان يتم دراستها وتقديمها من خلال مكاتب التشغيل الموحد لصندوق التشغيل المنتشرة في كافة المحافظات.

الجهة الشريكة: بدعم من الحكومة الفلسطينية وشراكة وزارة العمل 

المنطقة المستهدفة : كافة المحافظات في الأراضي الفلسطينية 



الإنجاز خلال عام 2021:

- تقديم التمويل (القروض) لعدد 80 مستفيد بقيمة إجمالية (\$764,230)
- إعداد ما يقارب 130 دراسة جدوى اقتصادية أولية للشباب الراغبين في انشاء مشاريع صغيرة.
- تقديم ما يقارب 130 استشارة مالية وقانونية وتسويقية للشباب الرياديين.

التحديات / المعوقات:

- انخفاض معدل تقديم القروض بسبب الاغلاقات المتكررة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.
- القرار الائتماني في بنك فلسطين يتبع سياسات جديدة مشددة بناء على الوضع الاقتصادي القائم وارتفاع نسبة المخاطرة.



أحد المشاريع الممولة - قطاع غزة



إعلان المشروع الذي يتم تنفيذه بالشراكة مع مكاتب التشغيل في وزارة العمل

3. مشروع خلق فرص عمل للشباب في قطاع التعليم والتدريب المهني والتكنولوجيا

نبذة عن المشروع:

هدف المشروع إلى زيادة وصولية عدد 100 من الشباب المتعطلات عن العمل إلى سوق العمل المحلي من خلال تعزيز مهاراتهن وتطويرها لتوافق مع متطلبات سوق العمل، وذلك من خلال سلسلة من الدورات التدريبية في مهارات مختلفة أهمها، المهارات الحياتية، ومهارات تقنية في مجال التخصص المهني، ومهارات في مجال الأعمال وفي كيفية اطلاق مشروعك الصغير، وذلك بهدف تزويد الشابة بكافة المهارات التي تمكّنها من الحصول على عمل، أو من خلال اطلاق مشروعها الصغير ليصبح بذلك صاحبة مشروع.

الجهة المانحة: الحكومة اليابانية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP)

المنطقة المستهدفة : محافظات قطاع غزة



الإنجاز خلال العام 2021 :

- تنفيذ برنامج تدريسي يواقع 1,019 ساعة تدريبية لعدد 96 مستفيد من الشباب في سبعة تخصصات مهنية وتقنية بالشراكة مع مراكز التعليم والتدريب المهني وكلية فلسطين التقنية.
- تنفيذ دراسة عدد 83 دراسة جدوى اقتصادية أولية لمشاريع المستفيدين وتحديد القيمة المطلوبة للتمويل.
- تقييم المشاريع ودراسات الجدوى من خلال دائرة خدمات الأعمال بناء على وضوح فكرة المشروع وإمكانية توسيع المشروع ومستوى الربحية وفرض انتشار المشروع وثباته في السوق في ظل المنافسة في المجال.
- تمويل عدد 31 مشروع صغير، وتوفير عدد 41 فرصة عمل مستدامة.



أحد المستفيدات خلال معرض المشاريع الفائزة



جانب من التدريبات العملية في سوق العمل - تخصص الخياطة

4. مشروع نهج مبتكر لتأمين البقاء على المدى الطويل للفئات الضعيفة في سوق العمل من خلال العمل الحر من المنزل

نبذة عن المشروع:

هدف المشروع إلى تعزيز الوصول إلى سوق العمل للنساء والشباب العاطلين عن العمل من الفئات المهمشة من خلال دعم التوظيف الذاتي عن طريق مشاريع العمل الحر من المنزل، في محافظات الخليل وبيت لحم والقدس، وذلك من خلال دعم إنشاء 20 من المشاريع الصغيرة المنزليه التي توفر مصدر دخل وفرصة عمل.

الجهة المانحة: الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي (BMZ) من خلال مؤسسة GIZ) عبر برنامج الوصول الى سوق العمل (PALM).

المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية (الخليل، بيت لحم والقدس)



الإنجاز خلال عام 2021:

- تمويل عدد 20 مشروع صغير منزلي، وذلك من خلال شراء آلات ومعدات ومواد خام.
- تقديم الدعم الفني للمستفيدين العشرين حيثنفذ فريق عمل الصندوق 26 ساعة تدريبية على المهارات الشخصية.
- تحديد احتياجات كل مشروع من المشاريع العشرين المستفيدة من معدات ومواد لازمة لإطلاق وتطوير المشروع بناء على خطة عمل.
- عقد ورشة عمل للمستفيدين المعينين لمدة يومين حول معايير التصنيع الغذائي والسلامة الصحية وذلك بالتعاون مع مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.
- توفير مرشددين متخصصين في مجال عمل كل مشروع وتقديم 24 ساعة من التدريب والارشاد المتعلق بإدارة عمليات المشاريع.



احد المستفيدين من المشروع - محافظة الخليل



احدى المستفيدات من المشروع - محافظة القدس

5. مشروع خطوات السلام

نبذة عن المشروع:

هدف المشروع إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمستدام في المجتمعات الفلسطينية البدوية، ومن التأجّل المهمة المتوقعة للمشروع نشر وتعزيز الممارسات الاقتصادية ضمن إطار من التضامن الاجتماعي والتكامل الاقتصادي، بما يكفل توفير فرص عمل وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، شاملة، وعادلة للشباب والنساء، لاسيما في المجتمعات البدوية المهمشة في مناطق "ج". وذلك من خلال دعم إنشاء وتطوير عدد 43 من المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي وتقديم المنح لعدد 20 مؤسسة قاعدية.

الجهة المانحة: الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS)

الشريك : مؤسسة رياح الأرض (Vento Di Terra)

المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية (بيت لحم، الخليل، جنين، أريحا ونابلس)



الإنجاز خلال العام 2021:

- تقديم المنح لعدد 20 مؤسسة قاعدية.
- إنشاء وتطوير عدد 43 من المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي.
- تنفيذ تدريبات من خلال دائرة الخدمات الفنية لأربع جمعيات مستفيدة في الضفة الغربية في مجال الادارة والتسيير وتجنيد الأموال للمشاريع الصغيرة بهدف ضمان استدامة مشاريعهم الصغيرة. وتقديم تدريبات في مجال ادارة وتسويق الخدمات السياحية.
- المتابعة الميدانية مع المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي المستفيدة من برنامج بناء القدرات في قطاع غزة لقياس الأثر من التدخلات من خمنهم المزارعين، وجمعية تطوير المرأة الفلسطينية (مشروع جيلاتي غزة) وجمعية زينة المرأة.



مشروع صارى السياحي الممول في الضفة الغربية



جانب من أنشطة أحد الجمعيات المستفيدة في قطاع غزة - الجلايتريا سوشيلا

6. مشروع الأمال الخضراء

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى المساهمة في دعم صمود سكان المناطق الشعبية المستهدفة اقتصادياً (أبراج الندى، العزبة، و أبراج العودة) والتركيز على الدمج الاجتماعي لهم و تحقيق الأمن والاستدامة في تطوير المناطق الشعبية، وذلك بهدف تحسين الوضع الاقتصادي لسكان المنطقة من خلال تطوير المشاريع المدرة للدخل .

الجهة المانحة: الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS) من خلال جمعية التعاون والتضامن (ACS)

الشريك : اتحاد لجان العمل الزراعي / جمعية عائشة للمرأة والطفل / جمعية CISS-studio Azue



المنطقة المستهدفة : محافظات شمال غزة



الإنجاز خلال العام 2021:

- تنفيذ التدريبات لعدد 40 مستفيد في مجال ريادة الأعمال وكيفية إنشاء المشاريع الصغيرة واسسات التسويق ومهارات حياتية وإدارية لبدء الأعمال التجارية الصغيرة.
- تقييم المستفيدين وفقاً لمعايير محددة و اختيار خمسة مشاريع مستفيدة للحصول على المنحة المالية والتمويل.
- تم العمل على التحضير لتوريد واطلاق زوايا البيع الصغيرة (الأكشاك) للمستفيدين الفائزين بالمنحة.
- تم تقديم التمويل على شكل مواد ومعدات وأجهزة لعدد خمسة من المستفيدين على هيئة منح غير مستردة.



جانب من توريد المشاريع الصغيرة
للمستفيدين من المنح في المشروع



جانب من جلسات المقابلات
و اختيار المستفيدين من المشروع

7. مشروع تعزيز قدرات الشركات الصغيرة وتمويل الأفكار في مجال الاقتصاد الأخضر

نبذة عن المشروع:

يهدف مشروع تعزيز قدرات الشركات الصغيرة وتمويل الأفكار الإبداعية في الاقتصاد الأخضر للمساهمة في تعزيز القدرات الفنية ومهارات الأعمال لأربعة مشاريع صغيرة وتحقيق أفكارهم في مجال مياه الشرب ومجال البيئة والطاقة البديلة و المجال إعادة التدوير من أجل تسويق الحلول الخضراء المبتكرة لسد الفجوات في السوق المحلية، وذلك من خلال العمل على تطوير هذه الأفكار لتحقيق أعمال تجارية مجدهية وقابلة للتسويق، ودعمها لبدء عمل تجاري واسع النطاق عبر توفير الدعم الفني والمالي اللازم.

الجهة المانحة: الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي (BMZ) من خلال مؤسسة (GIZ) عبر برنامج دعم استقرار سكان قطاع غزة (GRP).

المنطقة المستهدفة : محافظات قطاع غزة



الإنجاز خلال العام 2021:

- تنفيذ تقييم ميداني تشاركي للشركات الأربع المستفيدة، حيث تم مقابلة ممثلي الشركات والاطلاع على مواقع العمل والتعرف على طبيعة المشروع، وجمع بيانات ميدانية حول 5 عناصر أساسية هي الإدارة والقيادة في الشركة، إدارة الموارد البشرية، تطوير الأعمال، العلاقات العامة، والإدارة المالية.
- تدريب الشركات الأربع على إعداد خطة إدارة المخاطر والعمل على إعداد خطط لكل شركة، حيث ستكون هذه الخطط جزء من خطة المخاطر الخاصة بالمشروع.
- سيتم توفير ما يقارب 40 فرصة عمل من خلال المشروع.



جانب من جلسات التقييم مع الشركات المستفيدة



توقيع الاتفاقية واطلاق المشروع

الهدف الاستراتيجي الثالث: كسب الخبرات (التشغيل بأجر وتمهير)

يعمل الصندوق على توفير رزمه من التدخلات التي تشمل التدريبات الازمة لتمهير الشباب والخريجين، من خلال التدريبات التخصصية الاحترافية والتدريب على رأس العمل لقطاعات اقتصادية محددة، بالإضافة إلى المهارات الحياتية والشخصية التي تهدف إلى تعزيز وصولهم إلى سوق العمل، من خلال الشراكة مع الهيئات المحلية ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، من أجل تحقيق أهداف تنموية وخلق فرص عمل في آن واحد في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والعمال.

ويقوم الصندوق بالتركيز على دعم برامج التشغيل بأجر والتدريب على رأس العمل للخريجين في شركات ومؤسسات لديها إمكانيات التشغيل المستقبلي، وتشجيع التدريب المهني والتشغيل والتوظيف عن بعد خاصة في مجالات الهندسة والتكنولوجيا والاتصال.

الإنجازات ضمن الهدف الاستراتيجي

خلال عام 2021، قام الصندوق باستكمال تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تدرج ضمن الهدف الخاص بكسب الخبرات حيث شملت على تنفيذ تدخلات في التدريب على رأس العمل والتشغيل بأجر والتشغيل المؤقت من قبل الصندوق باستخدام منهجيات متعددة منها تقديم منح فرعية لمؤسسات أهلية و فيما بعد تتولى المؤسسات الأهلية مهمة تشغيل العاطلين عن العمل، او من خلال توفير فرص التشغيل المؤقت بإدارة مباشرة من قبل الصندوق، بالإضافة إلى تنفيذ تدخلات تهدف إلى تمهير الخريجين وبناء قدراتهم لتسهيل دخولهم إلى سوق العمل، وتوفير فرص تدريب على رأس العمل مدفوعة الأجر في مؤسسات / شركات القطاع الخاص.

حيث كانت أبرز الانجازات التي نفذها الصندوق على النحو التالي:



1. مشروع تدريب وتأهيل الخريجين العاطلين عن العمل من مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم التقني (تمهير)

نبذة عن المشروع:

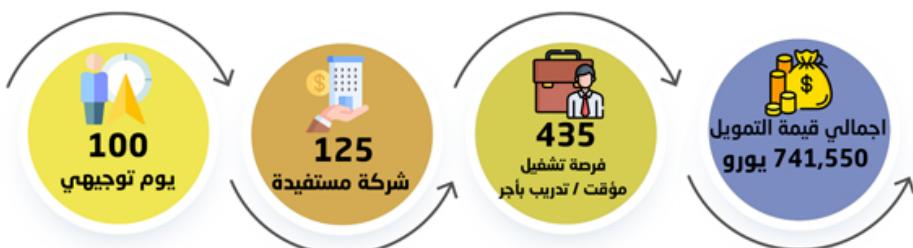
يهدف المشروع إلى تسهيل دمج الشباب الباحثين عن العمل وخريجي الجامعات ومؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني في سوق العمل من خلال التدريب على رأس العمل، حيث يستهدف البرنامج تدريب وتأهيل 435 خريج باحث عن العمل من خلال التدريب قصير الأجل مدفوع الأجر داخل شركات ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى تدريبيهم في مكان العمل في مجال المهارات الإدارية والحياتية والمهارات الشخصية.

الجهة المانحة: الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي (BMZ) من خلال مؤسسة (GIZ) عبر برنامج الوصول إلى سوق العمل (PALM).

الشريك: وزارة العمل



المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة



الإنجاز خلال العام 2021:

- تم اعداد منهجية وآلية للوصول إلى الشركات وأصحاب العلاقة وتحديد ذوي المصلحة في المشروع من القطاع العام والقطاع الخاص.
- تم عقد لقاءات تعريفية عن المشروع في الضفة الغربية مع جمعية البنوك، اتحاد الغرف التجارية واتحاد شركات التأمين، وفي قطاع غزة مع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وهيئة مكتب اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية ومظلات القطاع الخاص.
- تم عقد جلسات نقاش بين القطاع الخاص وقطاع التعليم.
- تم توفير عدد 435 فرصة تدريب على رأس العمل مدفوع الأجر لتسهيل دخول الشباب إلى سوق العمل.
- تم تنفيذ ما لا يقل عن 100 يوم توجيهي للمستفيدين من المشروع وما لا يقل عن عدد 200 زيارة ميدانية.



احد المستفيدين من مشروع تمهير



احدى المستفيدات من مشروع تمهير

2. مشروع الانعاش الاقتصادي من أجل العمل الكريم في غزة - المرحلة الثانية

نبذة عن المشروع:

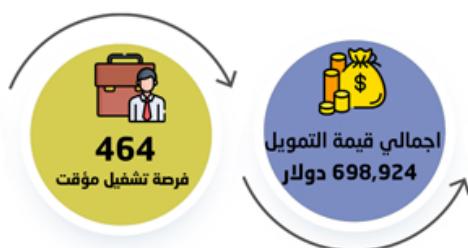
يهدف المشروع إلى توفير فرص عمل مؤقتة لعدد 325 مستفيد لمدة تتراوح ما بين 3 - 6 شهور، بالإضافة إلى المساهمة في دعم خدمات الجمهور والخدمات المجتمعية، إضافة لإعداد الدراسات والمسوحات الاجتماعية، إلى جانب المساهمة في تقديم الخدمات الأساسية الخاصة بالتنظيف والتلقييم والتطهير للمرافق العامة بالتعاون مع الهيئات المحلية، واطلاق برامج توعية مكثفة، والتخلص الآمن من مخلفات المواد في مراكز الحجر الصحي وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية.

الجهة المانحة: الحكومة النرويجية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP)

الشريك: وزارة العمل



المنطقة المستهدفة : محافظات قطاع غزة



الإنجاز خلال العام 2021:

- اختيار عدد 14 جهة مشغلة، بالإضافة إلى عدد من الجهات المستضيفة بناء على التدخلات.
- اختيار المستفيدين وفقاً لمعايير محددة وفحص بياناتهم مع الجهات ذات العلاقة، ثم عقد مقابلات للمرشحين في المؤسسات المستضيفة لاختيار العدد المطلوب.
- تشغيل عدد 464 مستفيد لدى الجهات المشغلة، خمسة من المستفيدين تم تعينهم كمشرفين على المشروع.
- المتابعة الميدانية ومتابعة سير العمل والإنجاز في الأنشطة.



احد المستفيدين من مشروع التشغيل المؤقت



احدى المستفيدات من مشروع التشغيل المؤقت

4. مشروع تعزيز آليات الوصول إلى سوق العمل

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى تعزيز فرص العمل للشباب والشابات في قطاع غزة من خلال تعزيز وصول 75 باحث عن العمل في ثلاثة قطاعات اقتصادية (التسويق والتخصصات ذات العلاقة، صناعة المعقمات، الهيدروليكي والنبيوماتيك) إلى سوق العمل، وذلك من خلال برنامج تدريسي لبناء القدرات يتكون من تدريبات نظرية وعملية (على رأس العمل) وتعزيز المهارات الالزمة وفقاً لاحتياجات سوق العمل.

الجهة المانحة: الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي (BMZ) من خلال مؤسسة (GIZ) عبر برنامج الوصول إلى سوق العمل (PALM).

الشريك : مظلات القطاع الخاص (الاتحادات الصناعية التخصصية، الغرف التجارية)



الإنجاز خلال العام 2021:

- وصول عدد 43 مستفيد إلى سوق العمل.
- تنفيذ التدريب الأول وهو المهارات الحياتية بإجمالي عدد 105 ساعة تدريبية للمستفيدين.
- تنفيذ التدريب الثاني وهو التدريب النظري بإجمالي عدد 135 ساعة تدريبية للمستفيدين.
- تنفيذ التدريب الثالث وهو التدريب العملي بإجمالي عدد 39 يوم تدريب عملي يتضمنه توجيه وارشاد على رأس العمل.
- كانت أهم النتائج هي (23 مشروع صغير/فرصة تشغيل دائمة، 20 فرصة تشغيل مؤقتة).



جانب من التدريبات العملية في قطاع صناعة المعقمات



جانب من التدريبات العملية في قطاع الصناعات

5. مشروع وظيفتي الأولى

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع الى تسهيل وصول خريجي التعليم العالي والتعليم والتدريب المهني والتكنولوجى الى سوق العمل عن طريق تطوير منهجية تدريب متكاملة تقوم على مواهمة مهارات الخريجين لتناسب مع متطلبات سوق العمل ورفع قدرة الخريجين على المنافسة والحصول على فرص عمل. وسيستهدف المشروع 75 خريجاً ما بين 18 - 29 سنة لم يسبق لهم العمل من قبل.

الجهة المانحة: وكالة التنمية البلجيكية- Enabel

المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية



الإنجاز خلال العام 2021:

- تم عقد اجتماعات تنسيقية مع الشركاء وممثلي القطاع الخاص والقطاع التعليمي، حيث تم اطلاعهم على خطة المشروع.
- تم تطوير الهيكلية الاساسية للمنهجية وتحديد مكوناتها والعمل على تطوير بعض اجزائها ويجري العمل على تطوير ما تبقى منها.
- تم عقد ورشة عمل بحضور 85 مشاركاً، شملت جميع الأطراف ذات العلاقة بهدف الاطلاع على احتياجات وأراء القطاعات المختلفة من أجل اتخاذها بعين الاعتبار خلال تطوير منهجية التدريب. وتضمنت الورشة جلسة حوار بين ممثلي القطاع الخاص والقطاع التعليمي.
- سيستمر العمل على تطوير جميع أجزاء المنهجية وتحديثها خلال فترة تنفيذ المشروع بناءً على الدروس المستفادة لتنلاءم بشكل افضل مع احتياجات الشركات والخريجين والخروج بنسخة نهائية متكاملة في نهاية المشروع.
- سيتم اغلاق المشروع خلال أغسطس 2022.



جانب من الورشة للتشبيك ما بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم

6. برنامج خلق فرص عمل للتشغيل المباشر

نبذة عن المشروع:

يهدف البرنامج الى تكوين الخبرة وبناء القدرات ضمن تنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل مؤقتة للخريجين الجدد لمساعدتهم في تطوير مهاراتهم، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من فرصة حصول الخريجين على فرص عمل مستدامة. ويسعى المشروع الى المساهمة في تطوير البنية التحتية لمؤسسات المجتمع المحلي للوصول الى الفئات المهمشة والمحرومة وبناء قدراتها.

الجهة المانحة: تمويل ذاتي من الصندوق

المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة



الإنجاز خلال عام 2021:

- توفير فرص تشغيل مؤقتة لعدد 16 وتم استضافتهم في مجموعة من المؤسسات الوطنية المحلية لفترة تتراوح ما بين 3 الى 6 شهور وبراتب شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجر.



احدى المستفيدات من برنامج خلق فرص العمل للتشغيل المباشر-قطاع غزة

7. برنامج صندوق البلديات لمشاريع كثيفة العمالة لتحسين الخدمات الأساسية للبلديات

نبذة عن البرنامج:

يهدف البرنامج الى خلق فرص عمل مؤقتة تخدم التجمعات السكانية من خلال المشاريع كثيفة العمالة التي تقوم بتنفيذها بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة ، من خلال صندوق تطوير إقراض الهيئات المحلية في إطار برنامج تطوير البلديات، المرحلة الثالثة (MDP III) وذلك لتنفيذ مشاريع خاصة لتحسين الخدمات الأساسية للبلديات .

الجهة المانحة: تمويل البنك الدولي، AFD ، KFW

الشريك : المنفذ الأساسي صندوق اقراض وتطوير البلديات

المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة



الإنجاز خلال العام 2021:

- توفير فرص تشغيل مؤقتة لعدد 2,966 باحث عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- خلال العامين 2020 و 2021 توفر ما يقارب 4,970 فرصة عمل من خلال هذا البرنامج.



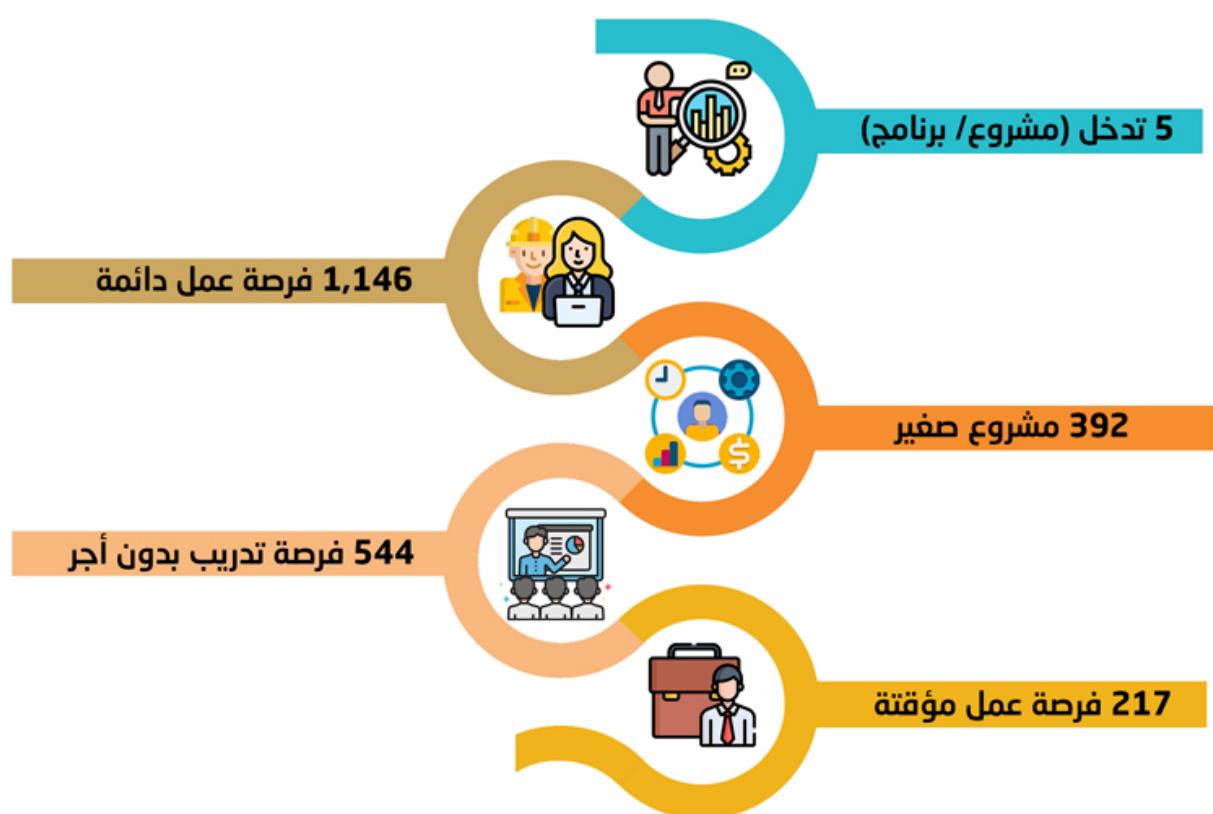
الهدف الاستراتيجي الرابع: الاستجابة للطوارئ والبنية التحتية المجتمعية

يهدف الصندوق الى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بالشراكة مع الهيئات المحلية ومؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك من أجل تحقيق أهداف تنموية وخلق فرص عمل مؤقتة في آن واحد في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الشباب والعمال خاصة في قطاع غزة. يعتمد الصندوق في تحديد قائمة الأولويات للمشاريع، بناء على عدد أيام العمل التي يوفرها المشروع مقارنة بالموازنة المرصودة. وتكون الأولوية للمشاريع المرتبطة في إنشاء المباني والمنشآت المختصة في التعليم والتدريب وتوفير الخدمات للشباب والعاطلين عن العمل. يعمل الصندوق على تمويل وتنسق وتنفيذ مشاريع التشغيل المنفذة من قبل المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في حالات الطوارئ والتي تستهدف المناطق المهمشة.

الإنجازات ضمن الهدف الاستراتيجي

خلال عام 2020، تم البدء بتنفيذ هذا البرنامج بسبب حالة الطوارئ التي تم اعلانها في الأراضي الفلسطينية نتيجة لتفشي جائحة كوفيد - 19، حيث قام الصندوق بتصميم وتنفيذ تدخلات وفقا لخطة الاستجابة الطارئة التي أعلنتها الحكومة الفلسطينية كاستجابة طارئة للجائحة. وخلال عام 2021، قام الصندوق باستكمال تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تدرج ضمن الهدف الخاص بالاستجابة للطوارئ والبنية التحتية والتي تم البدء بتنفيذها العام السابق والتي تتكون من مجموعة تدخلات متعددة، في قطاع الزراعة والأمن الغذائي، ودعم المشاريع القائمة لتعزيز صمودها في مواجهة الجائحة وتوفير المحافظ التمويلية والاقراض الطارئ.

حيث كانت أبرز الانجازات التي نفذها الصندوق ضمن هذا الهدف الاستراتيجي على النحو التالي:



1. مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة في الضفة الغربية (المال مقابل العمل)

نبذة عن المشروع:

جاء تصميم المشروع استجابة لتفشي فايروس كورونا في الضفة الغربية، بحيث يهدف المشروع إلى تحسين تقديم الخدمات في القطاعات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية وسبل العيش للفئات المهمشة في الضفة الغربية وذلك من خلال توفير عدد 3,940 فرصة تشغيل مؤقت لعدد من العاطلين عن العمل والمتضررين من جائحة كوفيد-19، علماً أن ما لا يقل عن نصف فرص العمل ستذهب للنساء، فيما سيتم تخصيص 20% من مجمل الفرص إلى إشخاص يتمتعون إلى أسر تتلقى دعم نقدي من وزارة التنمية الاجتماعية. وسيتم تقديم منح فرعية للمؤسسات الأهلية لتقوم بعمليات التشغيل والمتابعة للمستفيدين من المشروع. وسيتمثل دور الصندوق في الإدارة والإشراف المباشر على المشاريع التي تنفذها المؤسسات الأهلية.

الجهة المانحة: البنك الدولي من خلال وزارة المالية

الشريك : وزارة العمل

المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية والقدس



الإنجاز خلال العام 2021:

- تطوير واعتماد دليل إجراءات المشروع مع كافة الشركاء والأطراف ذات العلاقة.
- تنفيذ جلسات وورش عمل للمؤسسات الأهلية الراغبة في الحصول على منحة فرعية لتنفيذ مشاريع المال مقابل العمل في الضفة الغربية.
- تطوير طلب التقديم للمنحة، بالإضافة إلى دليل ارشادي للتقديم للمنحة.
- تنفيذ عملية التقييم الأولي لفحص المؤسسات الأهلية للحصول على التمويل، من ثم عمل تقييم مفصل ودراسة لمقترحات مشاريع المؤسسات المؤهلة.
- عقد اللقاءات المتعددة مع وزارة المالية لمناقشة نتائج التقييم، من ثم اعتماد نتائج التقييم من قبل الصندوق ووزارة المالية.
- وفقاً لنتائج التقييم، تم ترشيح عدد 19 مؤسسة أهلية للحصول على المنحة الفرعية.



جانب من الاجتماعات الدورية بين فريق الصندوق ووزارة المالية لمتابعة العمل

2. برنامج صمود

نبذة عن البرنامج:

جاء تفشي جائحة كوفيد - 19 بشكل غير متوقع ومفاجئ على مستوى العالم، ما دفع الحكومة الفلسطينية لاتخاذ إجراءات غير مسبوقة لاحتواء انتشار الفيروس. ولمواجهة هذا التحدي، شارك الصندوق الفلسطيني للتشغيل وزارة العمل في وضع خطة استجابة طارئة تشمل وضع آليات وتدخلات للمساهمة في التخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة عن استمرار الجائحة وأثرها على إغلاق العديد من المنشآت الاقتصادية، وأيضاً، التخفيف من حدة البطالة على العمال.

تم تصميم المشروع في شهر أيار 2020، وهو عبارة عن مشروع إقراض طاري يهدف لدعم المنشآت المتضررة من انتشار الجائحة عبر منح قروض مخفضة الفوائد وبدون عمولات أو رسوم.

الجهة المانحة: الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي (AICS)

الشريك : وزارة العمل / المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)

المنطقة المستهدفة : كافة المحافظات في الأراضي الفلسطينية

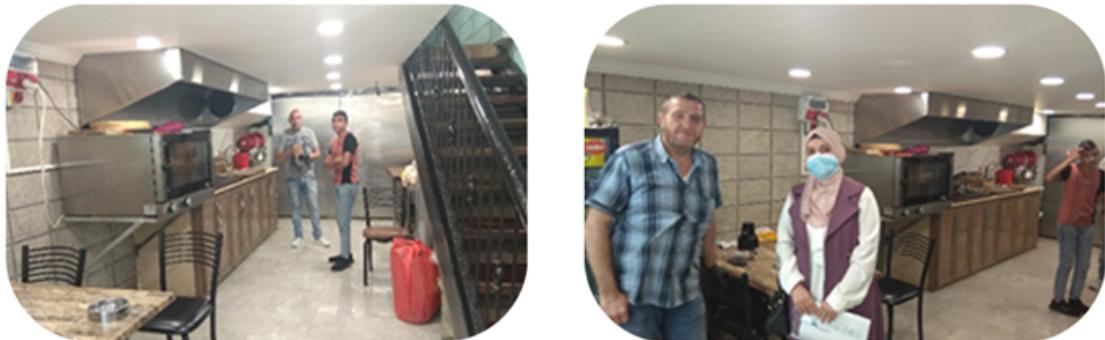


الإنجاز خلال العام 2021:

تم تقديم التمويل (القروض) لعدد 83 مستفيد بقيمة إجمالية (\$1,102,207).

التحديات / المعوقات:

القرار الأليماني في مؤسسة فاتن التي تقوم بإدارة المحفظة المالية يتبع سياسات جديدة مشددة بناء على الوضع الاقتصادي القائم وارتفاع نسبة المخاطرة.



صور من زيارات المتابعة الميدانية لأحد مستفيدي البرنامج، مشروع مطعم، محافظات الضفة الغربية

3. مشروع دعم صمود الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع الى المساهمة في تعزيز صمود ودعم تعافي الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاعات الاقتصادية الرئيسية المتاثرة بجائحة كوفيد-19 في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، بحيث يساعد هذا الدعم الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في الحفاظ على أعمالها من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لها، معأخذ تدابير السلامة والصحة العامة لمنع انتشار الفايروس.

الجهة المانحة: الحكومة اليابانية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP).

الشريك : وزارة العمل



المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة



الإنجاز خلال عام 2021:

- تم تقديم التمويل (بالكامل أو 70%) لعدد 190 مشروع مستفيد.
- تقديم الدعم الفني حول كيفية تحسين خطط أعمالهم وكيفية استخدام المنحة بطريقة فعالة من خلال الزيارات الميدانية والاتصالات الهاتفية.
- تنفيذ تدريبات فنية (وجاهي وعبر برنامج الزوم) لأغلب المستفيدين من المشروع.
- قامت طواقم المشروع في الصندوق بتنفيذ زيارات المتابعة الميدانية للتأكد من تنفيذ المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفقاً لخططها.



جانب من زيارات طواقم الصندوق والجهة المانحة للمشروع المستفيد، قطاع غزة



جانب من الورشات التدريبية التي تم تنفيذها للمشروع المستفيد، الضفة الغربية

4. مشروع تحسين الأمن الغذائي المحلي للأسر المهمشة والمتضررة من جائحة كوفيد - 19 في غزة

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى المساهمة في توفير الأمن الغذائي من خلال تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية وتعزيز القدرة على التكيف للأسر الأكثر ضعفاً والمتضررة بشدة من الإجراءات المتخذة للحد من انتشار جائحة (كوفيد-19) في قطاع غزة من خلال إنشاء مشاريع زراعية صغيرة منزليّة لعدد 200 من الأسر المهمشة والمتضررة من الجائحة، بالإضافة إلى توفير فرص تدريب على رأس العمل مدفوع الأجر لعدد من الخريجين في التخصصات الزراعية ذات العلاقة.

الجهة المانحة: الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي (BMZ) من خلال مؤسسة (GIZ) عبر برنامج دعم استقرار سكان قطاع غزة (GRP).

الشريك : مركز العمل التنموي معاً

المنطقة المستهدفة : محافظات قطاع غزة



الإنجاز خلال عام 2021:

- توريد وتركيب مشاريع زراعية منزلية صغيرة لعدد 200 مستفيد من المشروع في كافة محافظات القطاع.
- بالإضافة إلى توريد مستلزمات للزراعة تشمل الأسمدة والمبيدات ومعدات الوقاية.
- تقديم التدريبات الفنية في مجال الزراعة والإنتاج الغذائي من قبل الشريك.
- تنفيذ عدد 800 زيارة بهدف الارشاد والتوجيه في مجال الزراعة، ومتابعة وتقدير المستفيدين من قبل الشريك.
- تنفيذ التدريبات لعدد 20 مشروع مستفيد في مجال خدمات الأعمال بهدف تحويل الوحدات المنزلية الصغيرة إلى مشاريع مدرة للدخل. تم ترشيح عدد 10 مشاريع للتمويل من محافظ الاقراض في الصندوق خلال الفترة القادمة.



أحدى مستفيدات المشروع قامت بتطوير الوحدة الزراعية المنزلية لتصبح مدر للدخل



زيارة ميدانية من طاقم الصندوق برفقة وفد من الجهة المانحة لأحد مشاريع زراعة الأزولا

5. مشروع الانعاش الاقتصادي من أجل العمل الكريم في غزة

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى توفير فرص عمل مؤقتة لعدد 200 مستفيد، بالإضافة إلى المساهمة في الحد من انتشار جائحة كورونا من خلال اتخاذ إجراءات وقائية احترازية لحفظ الصحة العامة، إلى جانب المساهمة في تقديم الخدمات الأساسية الخاصة بالتنظيف والتعقيم والتطهير للمرافق العامة بالتعاون مع الهيئات المحلية ، واطلاق برامج التوعية المكثفة، والتخلص الآمن من مخلفات المواد في مراكز الحجر الصحي وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية.

الجهة المانحة: GIZ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني (UNDP/PAPP)

الشريك: وزارة العمل



المنطقة المستهدفة : محافظات قطاع غزة



الإنجاز خلال عام 2021:

- اختيار المستفيدين وفقاً لمعايير محددة وفحص بياناتهم مع الجهات ذات العلاقة، ثم عقد مقابلات للمرشحين في المؤسسات المستضيفة لاختيار العدد المطلوب.
- تشغيل عدد 202 مستفيد لدى الجهات المشغلة، خمسة من المستفيدين تم تعيينهم كمشريفين على المشروع.



جانب من أنشطة المشروع

6. مشروع تمويل مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر التي تضررت من انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)

نبذة عن المشروع:

يهدف المشروع إلى تمكين المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي تضررت بشكل مباشر جراء تراجع أداء الاقتصاد الناجم عن حالة الظروف الصحية من انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19) وتوفير السيولة المالية الالزامية لتنطويتهم نفقاتهم التشغيلية الطارئة ودعم رأس المال العامل لاستمرار أنشطتهم والحفاظ على عملهم، وإسنادها خلال مرحلة التعامل مع الجائحة والتعافي بشكل فعال، إضافة إلى ذلك يسعى الصندوق إلى دعم القطاع الزراعي خاصة في منطقة الأغوار، دعماً للمزارعين الصغار وأصحاب المنشآت وذلك من خلال التمويل لعدد 62 مشروع بفوائد منخفضة.

الجهة المانحة: الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي

المنطقة المستهدفة : محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة



الإنجاز خلال العام 2021:

- اعداد الخطة التنفيذية والتشغيلية للمشروع واعتمادها من قبل الجهة المانحة.
- اعداد واعتماد منهجيات ادارة المحفظة المالية فنياً من قبل الصندوق، وآليات المتابعة والتقييم.
- التحضير للتعاقد مع المؤسسات التمويلية الشريكة لإدارة المحفظة المالية بفوائد منخفضة وفق إجراءات الشراء.
- تم طرح عطاء لاختيار مؤسسة اقراض صغيرة / بنك لإدارة المحفظة المالية، وتم اختيار بنك فلسطين لإدارة المحفظة.
- تم توقيع اتفاقية التمويل مع بنك فلسطين في شهر يناير عام 2022.



الفصل الثالث:
التحديات والدروس
المستفادة

يهدف هذا الفصل الى تعميم التجارب الناجحة والممارسات الفضلى لتدخلات الصندوق، واستعراض التحديات التي واجهت الصندوق خلال العام وأهم الدروس المستفادة، مع الاضاءة على أبرز قصص النجاح خلال العام.

■ التحديات

- استمرار جائحة كوفيد - 19، وما ترتب على ذلك من إجراءات احترازية للحد من انتشار الجائحة، يشكل تحدياً كبيراً في الحفاظ على القدرة التشفيرية لدى الشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات، ويشكل عائقاً أمام تنمية وتطوير وإنشاء المشاريع الصغيرة.
- العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتعاته من تشديد الحصار واغلاق المعابر، وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، وما ترتب عليه من صعوبة التسلق وحركة العمال بين المحافظات .
- استمرار سياسة الاحتلال في السيطرة على الموارد، أهمها الزحف الاستيطاني وحدودية القدرة على العمل في المناطق المسممة "ج".
- انتشار ثقافة الاستهلاك على الإنتاج لدى المجتمع المحلي، وخاصة في التوجه للمشاريع الإنتاجية والتشغيل الذاتي، إضافة لقلة المعرفة المالية بمصادر وأليات تمويل المشاريع من خلال القروض.
- العقلية التقليدية السائدة في المجتمع الفلسطيني تلعب دوراً كبيراً في عرقلة مشاركة النساء في سوق العمل.
- ضعف البنية التحتية في المراكز الوطنية في التدريب والتمهير المهني والتكنى، واستمرار اتساع الفجوة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل المحلي والخارجي.
- ضعف التمويل وتشتيته وتعدد الجهات المنفذة لتدخلات، وغياب قانون ملزم لتنسيق، الجهد وتوحيد المرجعيات الوطنية، إضافة للأزمات المالية التي تواجه الحكومة والخزينة الوطنية، والتي تحد من حجم ووصولية الدعم والمساندة ضمن البرنامج والخطط الوطنية، كما يتم تقييد تدخلات ليست وفق الأولويات وبتكليف ومصروفات إدارية كبيرة.
- عدم توفر ضمانات للقروض والتمويل، وغياب الحماية الاجتماعية للمقترضين لإقامة او تطوير مشاريعهم، وإصرار مؤسسات الإقراض الصغير على تشديد متطلبات القرارات الائتمانية الأمر الذي يعتبر تحدياً كبيراً أمام الجهود المبذولة لتشجيع ثقافة التشغيل الذاتي وإقامة المشاريع الإنتاجية.
- رفع نسبة الفوائد من قبل مؤسسات الإقراض على القروض التي يتم تقديمها للخريجين والرياديين.
- غياب قانون الضمان الاجتماعي والذي يساهم في توفير التأمينات للعمال وضمان توفير الحد الأدنى للأجور وشروط العمل اللائق.
- ضعف وتشتت بيئة تطوير الأعمال والمشاريع الصغيرة في فلسطين، مما يؤثر على استمرارية واستدامة المشاريع الريادية والصغيرة في الظروف الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.
- الأزمة المالية التي تعصف بالحكومة الفلسطينية والتي أثرت بشكل ملموس وجذري على كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، والتي أدت إلى تذبذب وضعف قدرة الحكومة على تحويل مخصصات الصندوق مما يحد من موارده، خاصة في ظل توسيع أنشطته وتدخلاته.

أولاً: الدروس المستفادة

- الشباب الفلسطيني وخاصة النساء طاقات كامنة تحتاج للمساعدة والدعم والتشجيع وتوفير الإمكانيات للاندماج في سوق العمل، والاهتمام بالتمهير والتدريب العملي ودعم الخطوات الأولى لدخول سوق العمل وجسر الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق للمساهمة في خلق فرص عمل مستدامة للشباب.
- تعاون وتكامل الأدوار بين الصندوق كمرجعية وطنية للتشغيل والشركاء الاجتماعيين واللاعبين الرئيسيين في سوق العمل الفلسطيني وخاصة المؤسسات القاعدية والغرف التجارية ومكاتب مجالس التشغيل المحلي في المحافظات وممثلية العمال والشباب يساعد في تقديم خدمات تشغيل واضحة وسهلة الوصول للشباب وخاصة الفئات الهشة.
- بالرغم من التوجه العام لدى الشباب والثقافة المجتمعية السائدة نحو العمل بأجر "الوظيفة"، إلا ان العمل الحر والتشغيل الذاتي والمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر قدمت نموذجاً استراتيجياً لخلق فرص عمل مستدامة ولائقة.
- توفير مصادر تمويل متنوعة وآليات دعم ومساعدة فنية متناسقة ذات جهة مرعجية وطنية، مثلها الصندوق، في دعم وإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث قدمت مئات وألاف مشاريع التشغيل الذاتي الناجحة.
- إدارة وتنفيذ مشاريع التشغيل المؤقت وتكوين الخبرات وفق احتياجات المؤسسات المستضيفة والمشغلة وخاصة الواعدة بالتشغيل وتقديم خدمات وأعمال حقيقة لخدمة الجمهور وتنفيذ أنشطة لتحقيق مخرجات إنتاجية، واحتياج المستفيدين بآليات شفافة، ساهم في تطوير الكفاءات المهنية والمهارات العملية للباحثين عن عمل وجسر الفجوة بين مخرجات التعليم والسوق، مما زاد فرص حصول المستفيدين على فرص عمل مستدامة.
- وجود الصندوق كمظلة وطنية ومرجعية للتشغيل وتتوفر البنية التحتية والقدرات والإمكانات والجهوزية للتعامل مع الصدمات والطوارئ التي تواجه سوق العمل الفلسطيني، ساهم باستجابة سريعة وفعالة لجائحة كوفيد - 19.
- التعليم الوطني ونقل التجارب الناجحة دولياً لمجتمعات مماثلة قدمت نماذجاً يمكن البناء عليها وتطويرها نحو خلق فرص عمل مستدامة ونقل الناس من الاستهلاك إلى الإنتاج، وخاصة نماذج التمهير المهني المستمر "دورات قصيرة"، مشاريع منزليّة، مشاريع اجتماعية "مشاريع إنتاجية ربحية بإدارة مؤسسات قاعدية" والتعاونيات الإنتاجية.
- تحديد التدخلات والقطاعات الاقتصادية الواعدة والمهارات المطلوبة لسوق العمل بشكل ديناميكي ومنظم من خلال القطاع الخاص المحلي وممثليه وفق الخطط الوطنية للتنمية كالخطبة العنقدودية التي تراعي التنوع الديموغرافي والاقتصادي لكافة محافظات الوطن، والتصميم والتنفيذ التشاركي للتدخلات بإدارة الصندوق كمرجعية للتشغيل وفق سياسات التشغيل الوطنية بقيادة وزارة العمل قدم نماذجاً ناجحة لتنفيذ برامج التدريب والتشغيل للشباب.
- توفير وتنوع برامج الدعم الطارئ والتمويل والسيطرة التشغيلية للمنشآت الاقتصادية وخاصة الصغيرة ومتناهية الصغر المتضررة من جائحة كوفيد-19 إضافة للقيود الخانقة على قطاع غزة، وسرعة الاستجابة للاحتجاجات يقدم حلولاً مبكراً لانهيار هذه المنشآت والمشاريع وتسريح واستغلال العمال الفلسطينيين، إضافة لاعتماد الصندوق لوسائل الاتصال الآمن في فترة انتشار الجائحة واستمرار تقديم الخدمات دون الاستسلام للإغلاق، كتقديم التدريب الإلكتروني، والزيارات الآمنة للمواقع.

- تقديم الدعم والمساندة لتشغيل الشباب والباحثين عن عمل محلياً، والدفع في عجلة الانتاج الوطنية وتعزيز الاقتصاد المقاوم لا زال ممكناً وتتوفر نماذجاً ناجحة رغم شدّها وخاصة لأبناء القدس والأغوار والمناطق المسممة "ج"، كما ان ثقة الشباب والأمل والثقافة العامة في توفر الحلول الوطنية تحتاج لتدخلات وطنية كبيرة وجليلة.
- النماذج التي قامت بها الحكومة الفلسطينية مؤخراً في متابعة وتنسيق التمويل المتوفر من المانحين وتوجيهها من خلال مؤسسات وطنية، قدمت نموذجاً للاستثمار الأمثل للموارد بالرغم من قلة التمويل مقارنة بالاحتياجات.
- توفير الأدوات والتدخلات التي تراعي احتياجات الفئات المهمشة يؤدي إلى زيادة فرص تشغيلهم وتعزيز دخولهم إلى سوق العمل المحلي.
- فاعلية التدريب على رأس العمل والتوجيه والتدريب والارشاد الوظيفي للباحثين عن عمل بعد ربطهم بمشغلين واعدين وتعزيز مهاراتهم التنافسية للحصول على فرص عمل مستدامة.

ثانياً: التوصيات

- العمل على توفير الموارد المالية اللازمة للصندوق، وخاصة المخصصات من الحكومة الفلسطينية.
- تفعيل دور الجهات الحكومية في دعم دور الصندوق على المستوى الوطني والزام المؤسسات العاملة في المجال بتنفيذ القرارات الرئاسية والوزارية الخاصة بالصندوق.
- تشجيع ثقافة التشغيل الذاتي وإنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وتعزيز الدعم الفني والمساندة وتنويع مصادر التمويل ومصاعفتها، وضرورة توفير ضمانات وطنية للقروض، و توفير الحماية الاجتماعية للمبادرين وأصحاب المشاريع.
- تكثيف تدخلات التصدي والتغافي من جائحة كوفيد-19 للمنشآت الاقتصادية وعمالها، وتعظيم وتعزيز وتكامل التدخلات الناجحة.
- تركيز التدخلات في المناطق الأكثر احتياجاً، وتعزيز المشاركة والوصولية والتواصل مع الفئات المستهدفة وخاصة الفئات المهمشة والأكثر استحقاقاً.
- تعزيز ودعم التعليم والتدريب المهني والتقني، ومواكبة التعليم الوطني لسوق العمل المحلي والخارجي، وتركيز تدخلات التمهير من خلال دورات قصيرة ومستمرة وفق الكفاءات والمهارات الحديثة والمطلوبة في سوق العمل.
- دعم الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي من خلال التوجيه في التدخلات الوطنية مع الشركاء ودفعها نحو تعظيم فوائد التدخلات على الاقتصاد الفلسطيني.
- تعزيز التدخلات في مشاريع إعادة الاعمار والبنية التحتية ذات الكثافة العمالية.
- تعزيز التدخلات في التحول نحو الاقتصاد الأخضر والصديقة للبيئة وخلق فرص عمل مستدامة.
- توجيه الدعم نحو قطاع تكنولوجيا المعلومات كقطاع واعد، وقطاع السياحة والذي يعتبر من أكثر القطاعات تضرراً خلال جائحة كورونا.
- تعزيز التدخلات في مجال الربط ما بين العرض والطلب وتحفيز القطاع الخاص لخلق فرص عمل، من خلال التدريب على رأس العمل والتشغيل بأجر، والذي يساهم في زيادة الوصولية لسوق العمل المحلي والتمهير والربط بين الباحثين عن العمل والمشغلين وخاصة التشغيل في المشاريع الصغيرة والناشئة والواعدة.



**نعمان الجدي (35 سنة)
مشروع المال مقابل العمل - الترويجي**

"لم أحصل على أي فرصة عمل في حياتي، كنت سعيدا جدا عندما حصلت على فرصة عمل مؤقتة لمدة 6 شهور في مشروع المال مقابل العمل . وتمكنت خلال فترة التوظيف من اثبات جدارتي حيث حصلت على وظيفة دائمة في بلدية الزهراء".



**كافح السرساوي (28 سنة)
مشروع خلق فرص عمل للشباب في قطاع التعليم والتدريب المهني والتكنولوجي**

"المشروع أضاف لي خبرة كبيرة في مجال الفنون اليدوية وأصبحت لدى القدرة على إنشاء مشروعاتي الخاصة بي".



سارة السلعوس، خريجة محاسبة سنة 2020 مشروع تمهير

حصلت سارة على فرصة العمل الأولى لها من خلال مشروع تمهير (تدريب على رأس العمل- مدفوع الأجر)، حيث عملت كمحاسبة في إحدى الشركات في مدينة نابلس. استطاعت سارة أن تثبت كفاءتها خلال الأشهر الأولى للتدريب، حيث عرضت عليها الشركة فرصة عمل دائمة بعد مرور ثلاثة أشهر فقط على تدريبها.



أبو عبد الله، (52 سنة) مشروع خطوات السلام الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل والمستدام في المجتمعات الفلسطينية.

“أعمل في صناعة الأحذية الجلدية في مدينة الخليل منذ 34 عاماً وبفضل المشروع أصبحت منتجاتي تباع في الأسواق العالمية وأشعر بالسعادة لأنني من خلال مشروعي الاجتماعي استطيع دعم مركز للأشخاص ذوي الإعاقة”.



**محمد طه، خريج، (25 عاما)
مشروع تمهير**

"تخرجت عام 2019، بتخصص إدارة صحية ولكن للأسف لم أتمكن من الحصول على فرصة عمل، وفي عام 2021 تقدمت للالتحاق بمشروع تمهير، حيث حصلت على تدريب على رأس العمل- مدفوع الأجر في أحد مؤسسات المجتمع المدني في نابلس. استفدت كثيراً من التدريب وتمكنت من اكتساب مهارات جديدة قد تساعدي في الحصول على فرصة عمل ملائمة".



**ليلي الشنباري (39 سنة)
مشروع الآمال الخضراء**

"بفضل المشروع أصبحت أول سيدة لديها بقالة في منطقة شمال غزة وانا سعيدة جدا لأنني استطيع الآن مساندة زوجي في إعالة أطفالنا". كانت لدى ليلي فكرة مشروع صغير وهي إنشاء محل لبيع المثلجات والبيوطة بالإضافة إلى المعجنات والمخبوزات البيتية، تلقت خلال المشروع تدريبات مختصة في إدارة الاعمال و كيفية إنشاء المشروع الناجح، ثم تلقت منحة لافتتاح محل تجاري صغير في منطقة شمال قطاع غزة.

مانحين



شراكة استراتيجية



الاتحاد العام للمكاتب التجارية الزراعية والصناعية



منظمة العمل الدولية



اتحاد نقابات عمال فلسطين



جمعية التعاون
والتضامن الإيطالية



بنک فلسطین



منظمة رياح الأرض



شركة أكاد للتمويل والتلميمية
ACAD Finance



أصلاء
ASALAH
أصلاء الحلة والمقاصد



بنية عادل المصري ، ط4، الماصيون، رام الله | 02 892 4841
Adel Almasri Bldg, 4th Fl., Al-Masyoun, Ramallah | 02 592 0556

شارع الجلاء، بناية طموح، ط5، غزة | 08 282 0625
Aljalaa St, Al-Tomoh Bldg, 5th Fl, Gaza | 08 282 0669

 WWW.PEF.PS
 info.pef.ps